



الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

المتغير دائماً، حيث يتعرض السلام للتهديد وحيث تكتسي المسائل الأخلاقية أهمية متزايدة، توفر ثقافة السلام للأجيال الحالية والمقبلة قيماً يمكن أن تساعد على تحديد مستقبلها والمشاركة بنشاط في بناء مجتمع أكثر عدالة وحرية وازدهاراً على الصعيد الأسري والوطني والإقليمي والعالمي، وهي تطمح إلى عالم أكثر سلاماً.

وأود باسم وفد توغو أن أهنئ الأمين العام، ومن خلاله، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على التقارير التي قدمها إلينا، والتي تصف بالتفصيل الأعمال التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها منذ إعلان العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ بوصفه العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالأعمال والمبادرات المنفذة تحت رعاية اليونسكو منذ إعلان العقد، لاسيما الدور الذي أدته جامعة السلام، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الأمم المتحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البندان ٣٥ و٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مذكرتان من الأمين العام (A/59/201 و A/59/223)

مشروع القرار (A/59/L.15)

الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية

تقرير الأمين العام (A/59/268)

مشروع القرار (A/59/L.9)

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي في البداية أن أكرر تهانتي الحارة لكم، سيدي، باسم وفد توغو، على الطريقة المميزة التي تديرون بها الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن تعزيز السلام هو بلا شك إحدى غايات المجتمع الدولي ذات الأولوية في الألفية الجديدة. وذلك لأن في عالمنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفضلاً عن تدعيم الدولة الأمة، نعتقد أن الإدارة الناجعة للفترات التي تعقب الصراعات، خاصة في أفريقيا، هي جانب أساسي آخر من جوانب تعزيز ثقافة السلام. ولهذا الغاية، يجب بوجه خاص تنمية وتعزيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وفي هذا الصدد، يجب أن نعزز الممارسة التي تكفل توثيق الصلة بين اتفاقات السلام المقبلة وبين تكوين ثقافة للسلام، واشتمال هذه الاتفاقات، أولاً وقبل كل شيء، على برامج وطنية عن ثقافة السلام التي ستؤدي إلى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. والعدالة الاجتماعية واستئصال الفقر، علاوة على ذلك، ضروريان لإحلال السلام والأمن وصونهما في داخل الدول وفيما بينها، حسبما يؤكد إعلان الألفية. وبالمثل، كما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقترحاته الحكيمة، فإن التنمية التي تركز على البشر شرط مسبق للسلام ونتيجة من نتائجه في نفس الوقت.

وهكذا، من المهم ضمان أن يكون هذا البعد الآخر، أي القضاء على الفقر، موضع اهتمام خاص في الحملة الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام. فليس السلام مجرد عدم الحرب؛ بل من الواضح أنه أيضاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لإصلاح اقتصاداتها وتوسيع حيز الديمقراطية فيها، فهي ما زالت تواجه صعوبات اقتصادية ومالية لا تسمح لها بضمان مجرد الحد الأدنى من البقاء لسكانها. بل تتفاقم تلك المصاعب في بعض الحالات، كحالة توغو، من جراء فرض جزاءات اقتصادية غير عادلة بسبب ما يسمى بنقص الديمقراطية. وهذه التدابير القسرية تجعل المثل الأعلى المتمثل في السلام أبعد منالاً بالنسبة لشعوبها.

ومن هنا فإن أي جهد يبذل للتخلي عن ثقافة العنف، على النحو الذي يؤكد به بلاغة شديدة برنامج عمل

ومبادرة من رئيس الجمهورية السيد غناسينغي إياديبما، تسعى توغو منذ سنوات عديدة للحفاظ على مناخ من السلام وحسن التفاهم في أفريقيا، لا سيما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. فالأعمال العديدة التي قام بها رئيس الدولة في توغو - مثل اعتماد اتفاق عدم العدوان والدفاع في غرب أفريقيا وانخراطه في تسوية العديد من الأزمات، بما فيها الأزمة في كوت ديفوار - تبين رغبة توغو في أن يعم السلام في جميع أرجاء القارة.

ومن بين الأعمال المنفذة على المستوى الدولي والتي ينبغي تدعيمها على المدى الطويل، نود أن نشير باختصار إلى بعض الأمثلة التي يرى وفد توغو أنها أساسية.

ففي بعض أجزاء العالم، مثل أفريقيا، يجب العمل بصورة حازمة على تعزيز منجزات الدول الأمم التي أنشئت على مساحات جغرافية رسمت بصورة مصطنعة. ومن المعروف أن تلك الظروف أضعفت شعور الشعوب التي تعيش في تلك المساحات بالانتماء إلى نفس الجماعة القومية. وقد اتخذت هذه الظاهرة بعداً جديداً، منذ أن انحرفت عملية إرساء الديمقراطية - التي سعت إلى مراعاة خصوصيات كل شعب - على وجه التحديد عن مسارها بفعل الضغوط التي مورست من خارج القارة.

والنتيجة الحتمية لكل ذلك هي أن السير نحو إرساء الديمقراطية كان مصحوباً في معظم البلدان الأفريقية باضطرابات اجتماعية - سياسية خربت النسيج الاجتماعي بشكل خطير وقوضت الجهود التي بذلت بعد الاستقلال لتحقيق التماسك الوطني. علاوة على ذلك، ترتبط أيضاً إلى حد كبير بالأزمات والتوترات والصراعات الراهنة في أفريقيا - وأغلبها نزاعات بين الأخوة - ارتباطاً واسعاً بالمسيرة المعجلة نحو إرساء الديمقراطية في غالبية الدول الأفريقية.

ويجب السعي للقضاء على الحرب، التي أصبحت آفة أسوأ من أي وقت مضى، بوصفه الهدف الرئيسي للبشرية. ولا تتطلب تلك المهمة إحداث تغييرات في هياكل الحرب ومظاهرها المؤسسية فحسب، بل تتطلب أيضاً الاستعاضة بثقافة السلام عن الجذور الثقافية الراسخة لثقافة العنف والحرب.

ويشهد التاريخ العالمي على هيمنة ثقافة الحرب. فقد استخدم البشر الأسلحة قروناً طويلة لحل صراعاتهم مع جيرانهم، سواء كانت صراعات داخلية أو مع الدول الأخرى. ومن دواعي الأسف أن العنف يسود في العلاقات الإنسانية وتبرهن أحداث السنوات الأخيرة على ذلك. وقد تعلمنا هنا أن المجالات الرئيسية للعمل على الترويج لثقافة السلام وتعزيزها هي التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمشاركة الديمقراطية وتعزيز التفاهم والتسامح والتضامن.

وعليه فإن سمات ثقافة السلام تتمثل في عدم العنف واحترام حقوق الإنسان؛ والاحترام والتضامن بين جميع الشعوب؛ والحوار بين الثقافات؛ وربط السلام والمشاركة الديمقراطية بالتنمية البشرية المستدامة؛ وحرية نشر المعلومات والمعارف؛ واحتواء الصراعات ومنع نشوبها؛ وبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع؛ والمساواة بين الرجل والمرأة. ويجب أن تساندها جميعاً مشاريع يشارك فيها الناس مشاركة فعلية في تحويل قيمهم واتجاهاتهم وسلوكهم تحويلاً جذرياً.

ومع أن الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان تشكل عنصراً هاماً في ثقافة السلام، فإن مفهوم تلك الثقافة يضم أيضاً مسائل أخرى على جانب كبير من الأهمية. ويجب على جميع الدول أن تعزز ثقافة السلام. ويجب أن تتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية، والآباء،

العقد الدولي والأنشطة التي اضطلع بها في إطار الحوار بين الثقافات والحضارات، يقوضه منذ البداية أن المجتمعات السكانية المعنية لا تزال تعيش في عوز كامل وتحرم من حقوقها الأساسية. ولذا، ما زال التفاعل بين ثقافة السلام والتنمية المستدامة يشكل حجر الزاوية في المشروع الذي يجب أن يكرس المجتمع الدولي نفسه له منذ الآن.

ولا تشدد تقارير الأمين العام فقط على الإجراءات التي تم اتخاذها، وإنما أيضاً على ضرورة مواصلة متابعتها وتعزيزها في المستقبل. ونرجو أن تنجح الدول والمجتمع الدولي، متسلحين بالإرادة السياسية اللازمة، في أن يجولا إلى واقع التطلعات الأساسية والمشروعة للشعوب في عالم يسوده السلام والعدل، ويخلو من الشقاء والفقر.

السيدة شاسول (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية بأن أشكركم يا سيدي على إدارتكم الممتازة لأعمال الجمعية العامة.

في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، طالب ممثلو بنما وبنغلاديش والسلفادور والسنغال وغينيا - بيساو والفلبين وفنزويلا وكوت ديفوار وكوستاريكا وناميبيا ونيكاراغوا وهندوراس بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وكان ذلك البند هو "ثقافة السلام".

وقد كان إنشاء منظومة الأمم المتحدة، القائمة على قيم وأهداف مشتركة عالمياً، في حد ذاته خطوة هامة للأمام انتقالاً من ثقافة للحرب والعنف إلى ثقافة للسلام وعدم العنف. وتساعد الصكوك الدولية المعتمدة برعاية الأمم المتحدة، والإعلانات وخطط العمل المنبثقة عن مؤتمراتها العالمية، على تكريس ثقافة السلام وتعكس وضع وتوطيد المعايير والقيم والغايات المشتركة.

وإننا نشكر الأمين العام على تقريره عن البند، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/59/268. ويؤكد التقرير من جديد على الإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه الرياضة والتربية البدنية في تحقيق السلام والتنمية، وخاصة التنمية البشرية. وتؤيد حكومة سورينام ذلك البيان. وما زلنا ندعم أهداف منظومة الأمم المتحدة للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية في عام ٢٠٠٥.

وترى سورينام أن الرياضة والسلام والتنمية أمور بحاجة إلى ينظر إليها من منظور أوسع. فالاجتماع الدولي يسلم بقدرتها المتلاحمة والداعمة في تفاعل متعاقد. ودأبت الرياضة على أن تكون عاملاً هاماً في جمع الأشخاص معا في سلام، وما فتئت التربية البدنية تشكل دائماً وسيلة مهمة في تربية الأطفال في مجتمعات سورينام، وفي زيادة التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة والمجموعات العرقية في مجتمع سورينام.

إننا نؤيد هدف إيلاء اهتمام لمسائل التنمية البشرية في عالم الرياضة وتوسيع تصور الرياضة لكي يشمل "الرياضة للجميع". واستناداً إلى تلك المبادئ، فإن حكومة سورينام ستريد، في عام ٢٠٠٥، أنشطتها في مجال الشباب والرياضة وأنشطة الرياضة الجماهيرية. وستكون أنشطة الترفيه والاستجمام متوفرة لمشاركة الجمهور بإتاحة الفرصة للجميع لزيادة التمتع بصحة جيدة.

ويجري الآن اتخاذ إجراءات لتقريب الرياضة والترفيه من المجتمع، وخاصة ما تسمى أحياء الطبقة العاملة ومقاطعات سورينام وأجزاءها الداخلية. وترمي تلك الأنشطة إلى زيادة مشاركة الشباب والنساء والمعوقين. ونؤمن بأن هذه الأنشطة ستساعد على تعزيز التسامح بين الثقافات المختلفة في مجتمع سورينام وبأن الشباب في سورينام سيمنحون فرصة إضافية للمشاركة في الأنشطة البدنية وبذلك، يظهرهم مواهبهم في رياضات معينة.

والمدربين بجميع مراحل التعليم، والصحفيين، وباختصار، مع كل من يعيش على أرضنا هذه.

وفرصة التكلم بشأن ثقافة السلام أو القدرة على ذلك تعكس الأمل في عالم خال من الحرب ولديه وعي حقيقي بالأخطار التي نواجهها.

وعاماً بعد عام، تحت الجمعية العامة الدول الأعضاء على إعطاء دفعة لأنشطتها الرامية إلى تعزيز ثقافة للسلام وعدم العنف، وتحويل هذه الأنشطة بحلول دورتها الثامنة والخمسين إلى خطط وطنية وإقليمية ودولية. كما تحثها على العمل من أجل تعزيز السلام وعدم العنف على كافة الأصعدة، تسليماً بأن احترام وتقبل التنوع والتسامح والحوار والتعاون الديني والثقافي في جو من الثقة والتفاهم يمكن أن يعين على محاربة التمييز والتعصب والكراهية، ومن ثم تعزيز السلام العالمي والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي فيما بين الشعوب.

وفي الختام، إن كوستاريكا بلد محب للسلام. وقد نبذ بلدي منذ أكثر من ٥٠ عاماً استعمال القوة نبذاً تاماً ومن جانب واحد واثبتت على أمنه القانون الدولي والآلية المتعددة الأطراف للتسوية السلمية للنزاعات. والسلام معناه الوئام بين مختلف قطاعات المجتمع، والعلاقات المتوازنة بين الناس والشعوب، ونبذ العنف والكراهية في العلاقات الإنسانية.

السيد ليمون (سورينام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد سورينام أن يتكلم بشأن البند ٤٧، المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية".

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل بربادوس بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

الحكومية، والمنظمات الشعبية. وتعتبر منظومة الأمم المتحدة قادرة على توحيد جميع هذه المنظمات.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على إدارتكم القديرة وان أؤكد لكم على أقصى تعاون إسرائيل. إضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة كي أشكر الأمين العام وموظفيه على العمل الذي أنجزوه بإصدار التقرير القيم والمفيد المعروض علينا.

إن الرياضة في الواقع قوية جدا. فهي لا تشكل مقياسا لحدود الإمكانية البشرية فحسب، وإنما يمكنها أيضا أن تستخدم لتعزيز الصداقة الدولية والانسجام ولسد الثغرات الدولية الآيلة إلى الاحتكاك. وهي تشكل، في الواقع، منتدى دوليا في حد ذاتها. والآن، بينما تقترب من بداية السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية في عام ٢٠٠٥، نأمل أن تكون العناصر الايجابية للرياضة هي وحدها العناصر التي ستظهر بجلاء.

وأي امرئ يتذكر "دبلوماسية كرة الطاولة" في أوائل السبعينات لا يسعه سوى أن يؤمن بإمكانية الرياضة للمساعدة في تعزيز الانفتاح والتعاون الدولي. وكان "صوت كرة الطاولة الذي سمع في جميع أرجاء العالم"، كما دعتة مجلة تايم حينئذ، علامة على مقدرة الرياضة على اختراق الحواجز التي تبدو غير قابلة للاختراق. وعملا بالقرار ٥/٥٨، ناشد الأمين العام الحكومات أن تنظر بجدية في كيفية أن تصبح الرياضة مدرجة بشكل أكثر انتظاما في الخطط الرامية إلى تحسين حياة الأشخاص، وخاصة حياة الأطفال الذين يعيشون في فقر أو مع المرض أو الصراع.

وشهد عالمنا المضطرب بصيصا من الأمل في ذلك الصدد، ونحن نأمل دائما أن يكون هذا الأمل دلالة على توفير فرص لبلوغ عصر أكثر سلاما. فعلى سبيل المثال،

والمهم أن نذكر، كلما تناولنا الرياضة والتربية البدنية والتدريب، أن الهدف الشامل لحكومة سورينام هو منع السلوك المناوئ للمجتمع بغية تحسين نوعية الحياة. واتساقا مع أنشطة حكومة سورينام المتمثلة في "الرياضة للجميع"، ستستمر في متابعة جدول أعمالها الرياضي "المناسب للمنافسة".

ويرى وفدي أن الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل للمساعدة في تحديد وتعزيز جدول الأعمال الرياضي العالمي وجعل عام ٢٠٠٥ سنة هامة للرياضة والتربية البدنية. ونقر بالأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة بالفعل، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من اجل السلام والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

ويشكل وضع اتفاقية لمكافحة تعاطي العقاقير في جميع الأنشطة الرياضية ممارسة سليمة ستسفر عن إبرام وثيقة قانونية ينبغي أن تسهم في تعزيز المنافسة التريهة ومعنى رياضة تنافسية.

ونتوقع أن تترك السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية - عام ٢٠٠٥ - أثرا إيجابيا في تصورنا للرياضة واستخدامنا لها. وكما ذكر الأمين العام في تقريره،

"خططت احتفالات السنة الدولية ٢٠٠٥ لإتاحة الفرصة لتعزيز قيمة الرياضة بوصفها شريكا جديا لبلوغ هدي التنمية والسلام". (A/59/268، الفقرة ٢٩)

ويقتضي تعزيز أهمية الرياضة بغية تمكينها من تقديم إسهام مقيم للسلام والأمن الدوليين إقامة شراكة دولية بمشاركة الجميع، بما في ذلك القطاع الخاص ذو الصلة بالرياضة، والاتحادات الدولية للرياضة، والمنظمات غير

رياضية للشباب، أثنى رئيس المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية الفاسدة على الإرهابي وتم عرض شريط عن حياته.

لكن التدمير المؤذي للرياضة يصل إلى أبعد من منطقتنا. فلسنوات، كانت العنصرية ومعاداة السامية في مباريات كرة القدم الأوروبية ظاهرة مقلقة على نحو متزايد. ويبدو أن تلك المشكلة لم يوضع حد لها. وعلى العكس من ذلك، ما زالت تكتلات النازيين الجدد تستعمل، في العديد من ملاعب كرة القدم الأوروبية، المباريات لإقامة الاتصالات وتجنيد أعضاء جدد. ويتم استخدام الأغاني العنصرية والمعادية للسامية واستعمال كلمات وعلامات مشفرة للتلميح إلى برامج معادية للأجانب. وذلك مقلق على وجه خاص في سياق الصعود تزايد معاداة السامية في أوروبا مؤخرا، حيث يقوم بدور المقياس لهذه التزعة الخسيسة والعامل كذلك على زيادة تفاقمها.

وفي هذا السياق تحديدا، تشيد إسرائيل بما تقوم به المنظمات التي تعمل على مكافحة تلك الأنشطة الشنيعة. وينبغي أن نشيد إشادة خاصة بمنظمة كرة القدم ضد العنصرية في أوروبا التي تبذل جهدا هائلا من أجل القيام بمساعي شعبية لمكافحة العنصرية في كرة القدم. وهذا الأسبوع، تدخل منظمة كرة القدم ضد العنصرية أسبوع عملها السنوي الخامس، وتتمنى لها إسرائيل النجاح التام في مساعيها الجديرة بالاهتمام.

ولعل أهم مثال على قدرة الرياضة على أن تعكس العالم الذي جاءت منه، إيجابا وسلبا على حد سواء، هو الألعاب الأولمبية. وكما يذكر التقرير،

”الرياضة بطبيعتها تشرك المواطنين وتدمجهم في المجتمع. فهي تعرف الأفراد والجماعات ببعضهم

استضافت مباريات الصداقة في كرة القدم بين الأطفال اليابانيين والإسرائيليين والفلسطينيين، وهي المباراة التي جرت في طوكيو، العام الماضي، ١١ طفلا فلسطينيا و ١١ طفلا إسرائيليًا لمدة أسبوع رمزي تخلله نشاط رياضي ودي.

كما أود أن انوه بالنجاح الذي حققه هذا العام فريق بناي ساخين لكرة القدم، وهو أول فريق إسرائيلي - فلسطيني لكرة القدم يفوز بكأس إسرائيلي وبناء على ذلك، يمثل إسرائيل في كأس اتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم. وكما قال رئيس رابطة إسرائيل لكرة القدم،

”إن التعايش الذي ظهر هنا ينبغي أن يكون نموذجًا لسائر العالم. فقد تمكن فريق يتألف من يهود ومسيحيين ومسلمين وأجانب يمثل بلدة عربية أن يعمل بوصفه جسرا للسلام“.

وقال الصحفي سالم جبران،

”إذا كان في وسع اليهود والعرب أن يلعبوا معا وان يفوزوا بكأس، فيمكنهم أيضا أن يعملوا معا وببساطة أن يعيشوا معا“.

وللأسف، فإنه يمكن في بعض الأحيان إساءة استخدام الرياضة وجعلها تعمل بوصفها سيفًا بقدر ما هي درع. وللأسف، يستخدم البعض الفرص التي تمثلها الرياضة للعمل في معارضة مضادة تماما للأهداف التي نعتز بها. فعلى سبيل المثال، ما زالت السلطة الفلسطينية تستخدم المناسبات الرياضية لكي تقدم الإرهابيين بوصفهم مثلا يحتذى للشباب. وفي العام الماضي، سمي تجمع رياضي للشباب على اسم مروان زلوم، الذي كان مسؤولا عن قتل سبعة أشخاص على الأقل، بمن فيهم طفل رضيع، وإصابة عشرات آخرين بجروح في القدس.

ولقد تم تنظيم المسابقة الرياضية تحت سلطة ياسر عرفات ووزارته للشباب والرياضة. وفي إطار مسابقة

الرياضيين الإسرائيليين الذين سقطوا قتلى. وإذا كانت تريد أن تثبت أن مفهوم الهدنة الأولمبية ليس مجرد وهم حزين، فإن إسرائيل تدعوها إلى فعل ذلك دونما إبطاء.

وكما يقول التقرير فإن،

”الرياضة تزيل الحواجز بين المجتمعات مما يجعل منها أداة قوية تدعم منع الصراعات وجهود بناء السلام سواء كان ذلك بصورة رمزية على المستوى العالمي أو بصورة عملية داخل الجماعات“ (المرجع نفسه، الفقرة ٩).

وتؤيد إسرائيل بقوة المقترح والدعوات إلى كل البلدان لاستغلال الفرص التي توفرها الرياضة لتعزيز السلام والتنمية. وتتعهد إسرائيل بأن تدعم ذلك المسعى دعما كاملا.

السيدة بيريس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد وضع ميثاق سان فرانسيسكو أسس ما كان يفترض أن يكون نظاما جديدا لعلاقات دولية من شأنها أن تتجنب التجارب المريرة للحريين العالميتين في القرن العشرين. فالهدف الجوهرى المتضمن في فقرته الأولى هو ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“ وإنشاء نظام دولى عادل وديمقراطى يركز على احترام كرامة كل بني البشر باعتبارهم متساوين.

لقد تم إنشاء المنظمة التي ننتمي إليها لخدمة أهداف الأمن وحفظ السلام الدوليين القائمين على مبادئ المساواة في السيادة بين كل أعضائها، والتسوية السلمية للصراعات الدولية، وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما وعدنا كذلك بأن كل الدول ستحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، ومع اقتراب الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، نشهد ظهور وضع اقتصادي واجتماعي محزن

بعضا وتركز على ما يجمع بينهم، وتمحو فروقهم الثقافية والإثنية“ (A/59/268، الفقرة ٧).

والألعاب الأولمبية هي التعبير الأسمى عن ذلك، وفي هذا السياق تحديدا يود وفد بلدي أن يهنئ اليونان بالأولمبياد الثامن والعشرين الناجح والسلمي على نحو هائل.

وإسرائيل فخورة بأداء رياضيتها في الألعاب الأولمبية وبالشعور بالأخوة العالمية التي تم إبدائها في ألعاب هذه السنة. والأمر الوحيد الذي يؤسفها هو عجز بعض البلدان على نحو مثير للربح، مثل إيران، عن تنحية سياسات الكراهية اللاعقلانية التي تنتهجها جانبا والسماح لكل الرياضيين بالتنافس في روح من الأمل والوئام الدوليين، وهذا ما ترمي إليه الألعاب الأولمبية، بدلا من إجبارهم على اتباع أهداف سياسية غير أخلاقية.

وبغض النظر عن مدى النجاح الذي قد يحققه تنظيم الأولمبياد، إلا أنه دوما مدعاة للحزن المخيم على إسرائيل. فبالنسبة لشعب إسرائيل، تلتصق فكرة الألعاب الأولمبية في حد ذاتها بالذاكرة حيال الألعاب التي شهدتها ميونخ عام ١٩٧٢، حين احترق إرهابيون من جماعة أيلول الأسود القرية الأولمبية متنكرين كرياضيين فقتلوا ١١ رياضيا ومدربا وحكما إسرائيليا منتهكين قدسية القرية والهدنة الأولمبية. ولقد كان ذلك العمل الإرهابي الشنيع النقيض التام للمثل الأعلى الأولمبي. وبدلا من تجنب المناورات السياسية والصراع، استغل الإرهابيون الألعاب كمسرح آخر للقتل والكراهية. ولقد كان واحدا من أفظع أمثلة إخضاع الرياضة لمجموعة من الرغبات السياسية المفلسة أخلاقيا التي ما زالت في الذاكرة.

ولا يمكننا أن نسمح بنسيان تلك المأساة التي تطبع سجلات الألعاب. وبالتالي، من المخيب للأمل أن اللجنة الأولمبية لم تجد بعد طريقة ملائمة للاحتفال رسميا بذكرى

الأرض، وكذلك كمية كبيرة من الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية.

ومن المؤسف أن أكثر البلدان المتقدمة النمو تتركس نفسها لعرقلة تسوية الصراعات، مستخدمة في ذلك ما تسميه مسؤولياتها عن الحماية وحققها المفترض في القيام بالتدخل لأغراض إنسانية، وهما مفهومان منافيان لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا يؤديان إلا إلى تفاقم الأسباب الجذرية للمواجهات المسلحة، التي تتراوح بين الفقر الواسع الانتشار والسيطرة على الموارد الطبيعية المعتبرة استراتيجية.

ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى تهيئة بيئة للسلام الدولي. ولا مفر من الدفاع عن ثقافة السلام واللاعنف، التي تعزز الحوار بين الحضارات، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير والتضامن والقيم الأساسية، التي يمكن بواسطتها التصدي للمشاكل العالمية، بحيث تكون مسؤولية حلها مشتركة وتستجيب إلى احتياجات من هم في أمس الحاجة إليها.

وفي ذلك السياق، تكرر كوبا تأكيد التزامها بتعددية الأطراف وبالحوار التي يتم الاتفاق عليها من خلال تعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كأداة مقبولة وحييدة لمواجهة المشاكل الدولية. ولا يمكن تحقيق السلم والتنمية للجميع بهذه الوسيلة.

ويؤيد وفدنا الأنشطة التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، وكذلك الاستراتيجية العالمية لتنفيذ برنامج عملها.

وترى كوبا أن الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي يعززان بدون شك الصداقة والأخوة بين الشعوب، وهما مكونان لا غنى عنهما للنهوض بالسلام والتنمية والتعاون بين الأمم. وتقوم مساهمتنا في هذا الجهد على أساس برنامج تعاون دولي

يهدد الجنسي البشري. فالدين الخارجي للبلدان الفقيرة الذي كان ٥٠ بليون دولار سنة ١٩٦٤ يبلغ حاليا ٢,٦ تريليون دولار. وخلال السنوات الإحدى والعشرين من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٣، دفع العالم الفقير ٥,٤ تريليون دولار لخدمة الديون، وهو ما يعني أن أصل الدين الحالي دفع أكثر من مرتين للبلدان الغنية.

لم تصل المساعدة الإنمائية الرسمية التي التزمت البلدان المتقدمة النمو بجعلها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي سوى إلى ٠,٢٢ في المائة، وهو ما يمثل أقل من الثلث.

ويعاني أزيد من ٨٠٠ مليون شخص من الجوع. وهناك حوالي ٥٠٠ مليون طفل يعيشون في فقر مدقع، وأزيد من ١٢٠ مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس، وحوالي ١٥٠ مليون طفل في العالم النامي يعانون سوء التغذية، و ١١ مليونا دون سن الخامسة يموتون سنويا من أمراض يمكننا الوقاية منها. وكل يوم، يموت ٣٠ ٠٠٠ شخص في البلدان النامية لأن الأدوية التي تخضع نسبة ٩٠ في المائة منها لبراءات الاختراع الصيدلية العابرة للحدود غالية جدا أو غير متوفرة. وتقل أعمار حوالي ٣,١ مليون شخص يعانون من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن ١٥ سنة، كما أن مجرد ١ في المائة من الأفارقة المصابين يحصلون على الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي، وأن حوالي ٦ ٠٠٠ من صغار السن ما بين ١٥ و ٢٤ سنة يصابون بهذا المرض الرهيب كل يوم.

علاوة على ذلك، فإن أرواح ملايين البشر على الكوكب مهددة كذلك بالمخططات العدوانية للقوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطب، وهي التي أعطت لنفسها الحق في شن الهجمات الوقائية على ٦٠ أو أكثر من البلدان النامية وحيث تدعم مخططاتها للسيطرة، من بين أمور أخرى، سواتل عسكرية تتجسس على كل كيلومتر مربع من

المؤسسات الرئيسية في حوزة الجنس البشري لنشر ثقافة السلام.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، يكفي أن ننظر إلى الزيادة التي طرأت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العام الماضي. وبالمثل، شهد هذا العام أيضا إنشاء مديرية تنفيذية لمكافحة الإرهاب في إطار الكفاح لدعم وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. والأمم المتحدة، بالتعاون الضروري من جميع أعضائها، يمكنها حقا أن تكون أداة فعالة للإرادة السياسية للأمم العالم.

وعلى الرغم من هذه النجاحات والمبادرات، من قبيل أهداف العولمة في إطار العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، فإن الثقافة التي عادة ما تكون سائدة أكثر من غيرها على ما يبدو ردود فعل ثقافية منافية للسلام الحقيقي وتثير الشكوك فيه. وبالمثل، فإن العولمة تبدو غير قادرة على منع التهديدات ضد السلام لأن نزعة إحياء الثقافات تميل إلى بناء الحواجز التي تفصل بين الشعوب. والشك في الدوافع البشرية ينبع من سوء الفهم بين الشعوب الناجم عن وجود الحواجز التي لا لزوم لها. وقد أصبح مفهوم الأمن بحد ذاته عاملا على خلق التوتر المستمر بين المصالح الأمنية الوطنية والدولية والعالمية.

وبغية التصدي لمشاكل الأمن بأي ثمن، ينبغي تعزيز جميع الجهود من أجل سلام حقيقي بدون انقطاع، مع موازنة المصالح الأمنية القائمة على التهديد مع تلك القائمة على التعاون. ويجب تعزيز الدفاع عن السلام الذي غالبا ما يبدو كيانا هشاً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنمية الشعور في عقول الناس ذوي النوايا الحسنة، بوجوب أن يصبحوا بطريقة ما وكلاء سلام. ويمكن تحقيق السلام من

واسع النطاق، ويجري تنفيذه بدون اعتبارات لجنح الأرباح، ليس في ميدان الرياضة فحسب، بل أيضا في مجالي الرعاية الصحية والتربية، عن طريق آلاف الاختصاصيين والفنيين الكوبيين الذين يقدمون خدماتهم تضامنا مع العشرات من البلدان. وهم يفعلون ذلك على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الصارم الذي يفرضه ضد بلدنا جيراننا الأقوياء في الشمال، وقد شدد زعمائهم الحاليون هذا الحصار في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي من خلال تنفيذ خطة جديدة لتدمير الأمة الكوبية.

فلنعمل على زرع الأفكار لكي تصبح الأسلحة التي صنعتها هذه الحضارة عديمة الجدوى. وهيا بنا نزرع الأفكار، فلعل ذلك يوقف التدمير الذي لا يعوض للبيئة الطبيعية لحياتنا. وهيا بنا نتشاطر الأمل في إمكانية إنشاء عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغيلوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): لقد تم التسليم على نطاق واسع منذ عقود عديدة بالحاجة إلى ثقافة سلام فعالة. ومنذ العام ١٩٦٧، ساهم كل بابا أيضا، من خلال توجيه رسالة في اليوم الأول من كانون الثاني/يناير من كل عام، إلى جميع الناس ذوي النوايا الحسنة، ويقترحون في كل مرة موضوعا جديدا عن السلام وكيفية تحقيقه. وقد بدأت تلك الرسائل ببناء فسيفساء مركبة من مواضيع وتجارب للنهوض بثقافة السلام بالمعنى الذي ناقشه اليوم.

ومن الواضح جدا أن العالم يحتاج إلى السلام الآن مثلما كان يحتاج إليه دائما. ويسر وفدي أن ينتهز هذه الفرصة لتكرير تأكيد ثقته بالأمم المتحدة بوصفها إحدى

مختلف بقاع العالم. والكرسي الرسولي يطرح هذه النقطة هنا، في هذه المناقشة، من أجل الدعوة إلى التزام أقوى بتأكيد العلاقة الوثيقة بين النهوض بثقافة السلام وتعزيز عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومع أن من الصحيح أن التنمية الحقيقية لجميع الشعوب هي الاسم الآخر للسلام، يرى وفدي أيضاً أن الإرادة السياسية أيضاً محرك هام من محركات هذا السلام. وسوف يساعد تسخيرها هذه الجمعية العامة كثيراً على الانتقال من التصور المنسوب إليها بأنها مجرد منتدى للتحليل أو آلة لصنع القرارات لتصبح موضعاً حقيقياً لغرس الشفافية وبناء الثقة. وبالإرادة السياسية يمكن أن تظهر الموارد الأخلاقية غير المستغلة للدول فتحول الحضارات بحيث تتعلم في النهاية أن تُقدر الحياة وتعزز السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية

العامة بأن الجمعية سوف تبت في مشروع القرار A/59/L.15 في وقت لاحق، بناء على طلب مقدمه.

سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/59/L.9، المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام"، بصيغته المنقحة شفويًا.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن البلدان التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار منذ تقديمه: الإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وبيرو، والجماهيرية العربية الليبية، وسان مارينو، وسورينام، ومالطة، وميانمار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/59/L.9، بصيغته المنقحة شفويًا؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.9، بصيغته المنقحة شفويًا (القرار ١٠/٥٩).

خلال تثقيف الضمائر على أن الانفتاح على الآخرين واحترامهم هو عمل مثمر.

ونظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين في قرارات بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، وجامعة السلام، والتفاهم الديني والثقافي والتوافق والتعاون. وجميع الأمور الثلاثة هي عناصر أساسية في بناء السلام في العالم، ولكن الأمر الأخير يستدعي اهتماما خاصا اليوم. وقد اتفقنا في القرار المتخذ في العام الماضي على أن

"أعمال العنف والتخويف والإكراه التي يجرها التعصب الديني، تزايد في العديد من بقاع العالم وتهدد التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية" (القرار ١٢٨/٥٨، الفقرة ١١ من الديباجة).

ومع ذلك، علينا أن نقر بأن ثمة أساسا قد أرسى بالفعل لكي نبني عليه في مجال التعاون بين الديانات - على سبيل المثال، الاجتماعات المتعددة التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في آسيا الوسطى ومنطقة البحر المتوسط وفي شمال وغرب أفريقيا ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ. وغطت تلك المناقشات مواضيع الإرهاب، وتسوية الصراعات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودور الزعماء الدينيين في تخفيف التوتر، في عمل مضاد لخطف القيم الدينية واستخدامها كذرائع لتبرير أعمال العنف، وفي دعم نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن الآثار المدمرة للصراعات تبقى عادة لعدة أجيال، وتجعل المصالحة وأي شكل من أشكال الحياة الطبيعية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. ومع أنه جرى التركيز الشديد على أسلحة الدمار الشامل، إلا أننا لا نستطيع تجاهل الأنواع الكثيرة الأخرى من الأسلحة التي تستخدم في الصراعات في

يادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا الاستعراض، لأنه يعلق أهمية كبرى على الأهداف الملموسة ذات التوجه الإحرائي المتفق عليها في الوثيقة الختامية. وتقع على عاتقنا مسؤولية وواجب ترجمة تلك الأهداف إلى أعمال.

وقد أظهر الاستعراض الختامي لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل تفاوتاً في التقدم المحرز في تهيئة عالم أفضل للأطفال. فما زال ملايين الأطفال يعيشون في فقر مدقع، محرومين من النمو في كرامة ومن الحصول على التعليم والخدمات الضرورية الأخرى التي يمكن أن تتيح لهم الفرص لبناء مستقبل لأنفسهم. والفقر هو نقطة الاختناق الرئيسية في أعمال حقوق الطفل. من ثم فإن استئصال شأفة الفقر يتصدر استراتيجيات التنمية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ونرى أن إيجاد عالم صالح للأطفال يعني تهيئة مناخ تمكيني له أثر على حياة الأطفال وأسرهم. وفي تنفيذ سياساتنا العامة المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، نركز على الأطفال بتعميم الحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل، على النحو الوارد في اتفاقية حقوق الطفل.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن كثيراً من الحكومات تتصدى للمجالات الأربعة ذات الأولوية في "عالم صالح للأطفال" في استراتيجياتها للحد من الفقر وأن شيئاً من التقدم قد أحرز، وخاصة في مجالات التعليم الأساسي والصحة والمياه والصرف الصحي. بيد أن هناك قلقاً من أن القليل من استراتيجيات الحد من الفقر تركز على حماية الطفل تركيزاً ملموساً.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، التي توفر إطاراً معيارياً شاملاً لسياساتنا في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك في حالات الأزمات. ويرحب الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تحتتم نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/59/274)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف يذكر الأعضاء أنه في يوم الاثنين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، في الاجتماع غير الرسمي الرابع للمكتب، الذي كان مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء، قدم السيد أولارا أوتونو، وكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، إحاطة إعلامية مفيدة ومثقة عن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة تعزيزاً لنظرنا في هذا البند.

السيد هامبورغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب واحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والمهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، والبلدان العضوان بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

وقد التزمنا في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في أيار/مايو ٢٠٠٢ بإعلان وخطة عمل بعنوان يبشر بالخير هو "عالم صالح للأطفال". واتفقنا أيضاً على النظر في التقدم المحرز والمنجزات في إطار الأهداف الواردة في خطة العمل

المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل الأطفال ومعهم، فضلاً عن تعاونها مع الأطفال أنفسهم.

ومن المهم إشراك الأطفال، لأن لهم الحق في أن يؤخذوا بعين الاعتبار في المسائل التي تؤثر في حياتهم. ولهم الحق في أداء دور فعلي والإعراب عن آرائهم في المجتمع المحلي والمجتمع، ليس فقط فيما يتعلق بخطط عمل وبرامج محددة من أجل الأطفال، ولكن أيضاً في جميع البرامج التي تؤثر في حياتهم. ونذكر ضرورة أن يكفل إدراج جميع الأطفال والشباب دون تمييز على أساس الإعاقة أو نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الوضع الاجتماعي أو أي سبب آخر، وأن تبذل جهود خاصة لضمان أن يفيد جميع الأطفال والشباب من برامج التنمية.

وأود أن أركز بإيجاز على مجالين لهما الأولوية ويُسلط عليهما الضوء في خطة عمل الوثيقة الختامية. أحدهما توفير التعليم العالي الجودة؛ والآخر مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التعليم، خاصة للفتيات والنساء، أمر أساسي لخفض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإقامة مجتمعات ديمقراطية ومزدهرة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه القوي بأهداف توفير التعليم للجميع، وبالهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المعنيين بتوفير التعليم الابتدائي العام بحلول سنة ٢٠١٥ والقضاء على الفارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، حبذا بحلول عام ٢٠٠٥. ولذلك نحث جميع الدول على اتخاذ كل التدابير اللازمة لإزالة العراقيل أمام التفعيل الكامل لحق التعليم، مع التشديد بصفة خاصة على تعليم الفتيات.

وينبغي أن تكون معالجة الفجوة بين الجنسين أولوية سياسية رئيسية في الخطط التعليمية للحكومات من أجل تحسين توفير التعليم وجودته. ونظراً لضرورة زيادة الأموال

بإصدار لجنة حقوق الطفل ملاحظات عامة عن عدد من المواضيع الهامة، كصحة المراهق وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يوفر التوجيه للدول الأطراف في تنفيذها لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية. ونرى أن هذا سيساعد في إعداد وتنفيذ السياسات التي تركز على الطفل في المجالات ذات الأولوية التي تسلط عليها الضوء خطة العمل بالوثيقة الختامية. ونرحب بإدماج حقوق الطفل في أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل على إصدار استجابة متكاملة. فلا يزال التنسيق الوثيق بين أنشطة كل منها ذا أهمية حيوية.

وينعكس التزام الاتحاد الأوروبي بقضية الطفل في سياساته، وفي الجهود التي يبذلها لتكوين شراكات، وفي حشد الموارد لتعزيز حقوق الطفل من خلال ميزانيات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ومن الأمثلة على هذا النهج المساهمة الواسعة في صياغة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الأطفال والصراع المسلح من جانب مجموعة من الكيانات الخاصة بحقوق الطفل، بما فيها اليونيسيف، وصندوق إنقاذ الطفولة، والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، والتعاون في التدريب على حقوق الطفل الذي يتابعه اليونيسيف واللجنة الأوروبية.

وفي هذا الصدد، تعد خطط العمل الوطنية للدول الأطراف من أجل الطفل أدوات هامة لوضع آليات الشراكة المجدية، وتخصيص الموارد، وتكوين الشراكات، والتنفيذ، والرصد، والتقييم. ولذا يهيب الاتحاد الأوروبي بالدول الأطراف أن تعد خطط العمل الوطنية أو تعززها بمجموعة من الغايات والأهداف المحددة القابلة للقياس والمقيدة بم جدول زمني إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وفي عمل ذلك، ينبغي أن تتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها

وهناك حاجة ملحة إلى زيادة كبيرة للمساعدات وتعبئة الشراكات مع مجتمع المانحين الدولي والحكومات الوطنية. فالإيصال السريع للموارد مطلوب بالبحاح. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وهو يرحب بأنشطة الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ويشجع على إيلاء اهتمام خاص للأطفال المصابين بالإيدز والمتضررين منه في البلدان النامية. ويقدر الاتحاد دور الأشخاص الأكبر سنا في رعاية الأطفال الذين تيموا أو تضرروا من الفيروس/الإيدز والحاجة إلى إدراجهم في برامج خفض الفقر. وتهتم أيضا بضرورة ضمان حصول الشباب على المعلومات الدقيقة والتوعية والخدمات للنهوض بالصحة التناسلية والإنجابية، لا سيما مساعدتهم على تجنب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وكما قلنا في بياننا في لجنة حقوق الطفل، فإن الصحة والحقوق التناسلية والإنجابية أمور ضرورية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والفقر ووفيات الأمهات والأطفال. وما زالت حقوق الشباب المتعلقة بصحتهم الجنسية والإنجابية تلقى الإهمال والتجاهل في أغلب الأحيان. ونقدر مرة أخرى العمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في توعية الشباب والمراهقين عن طريق تزويدهم بالمعلومات وزيادة إمكانية حصولهم على الخدمات.

أخيرا، وإذ نقدر كل ما تم إنجازه من أعمال جيدة حتى الآن، لا بد أن نواصل التركيز على ضرورة أن نضمن لتابعة نتائج الدورة الاستثنائية أن تحقق تحسنا حقيقيا في حياة الأطفال. فالأمر لا يتعلق باستعراضنا لمدى التقدم الذي أحرزناه العام تلو الآخر. بل يتعلق بالأطفال والمستقبل الذي ينتظرهم.

وتحسين نوعية الأنشطة التعليمية، يدعم الاتحاد الأوروبي مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع بوصفها شراكة عالمية متطورة بين البلدان النامية والبلدان والوكالات المانحة لدعم الأهداف العالمية لمبادرة توفير التعليم للجميع. ويؤكد الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى حماية التعليم واستبقائه في فترات الصراع وما بعد الصراع. إذ يعتبر الاتحاد التعليم عنصرا أساسيا في السياسات المتعلقة بالأزمات وفي برامج إعادة الإعمار. ويطلب الاتحاد الأوروبي جميع الدول بإيلاء اهتمام خاص لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أنظمة التعليم والدور الذي يمكن للتعليم أن يقوم به في التصدي القومي للفيروس/الإيدز وفي اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز الإجراءات في ذلك المجال. وتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في توفير التعليم الابتدائي على نحو شامل يتطلب اهتماما خاصا باحتياجات الفئات المهمشة من الأطفال والشباب المستبعدين من التعليم، بما في ذلك المعوقون، والأيتام، وغيرهم من الأطفال الذين أضعفهم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفئات الأخرى المحرومة.

وأود أن أقول بضع كلمات أخرى بشأن مكافحة الفيروس/الإيدز. أصبح هناك ما يقرب من ١٤ مليون طفل يتيم في شتى أنحاء العالم بسبب الفيروس/الإيدز وستتضاعف أعدادهم تقريبا لتصل إلى ٢٥ مليونا بحلول نهاية هذا العقد. علاوة على ذلك، أضعف هذا المرض ملايين الأشخاص، حيث أن هناك تحديات أخرى تغذيه ويفاقمها هو على حد سواء، وتشمل هذه التحديات الفقر والصراع المسلح والتمييز بين الجنسين. إنه يدحر عقودا من التقدم المحرز في مجال بقاء الطفل. ويطلب الاتحاد الأوروبي جميع الدول باتخاذ تدابير فورية وضرورية - أي وضع سياسات وبرامج - لتلبية احتياجات ملايين الأطفال الذين تيموا أو تضرروا من الفيروس/الإيدز واحتياجات من يعرفهم.

قيام مجلس وزراء الجماعة الكاريبية للتنمية البشرية والاجتماعية بإقرار إطار الجماعة الإقليمية، الذي يوفر الأساس لتنفيذ الاستراتيجية. وتقدر الجماعة الكاريبية كثيرا الدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الحكومات الوطنية، وكذلك إلى الأمانة الإقليمية للجماعة الكاريبية، في ذلك العمل.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت كل بلدان الجماعة الكاريبية تقريبا الإعداد لخطط عملها الوطنية من أجل الطفل، وانتهت بعض هذه البلدان حتى من إعدادها. ويدل هذا على أن قضايا الطفل ذات الأولوية مدرجة في عمليات التخطيط الوطني في منطقتنا. ويجدر التنويه على وجه الخصوص بأنه كانت هناك عملية تشاورية واسعة النطاق أثناء وضع خطط العمل الوطنية هذه، لم تشارك فيها الوكالات الحكومية فحسب، بل المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية أيضا.

إن تطور المجتمعات الكاريبية يمر حاليا بمرحلة حيث أعمار ثلثي سكانها تقريبا هي دون الثلاثين. وتتيح هذه الظاهرة فرصا وتحديات للتنمية الوطنية والإقليمية وتساعد على تفسير سبب الأهمية الخاصة التي تعلقها بلدان الجماعة الكاريبية على بند جدول الأعمال هذا. وفي الواقع، نعتقد أنه يجب أن يقوم الشباب بدور هام في البناء المستمر لمجتمعاتنا المستقرة والديمقراطية وفي الحفاظ عليها. وبالتالي يصبح من الضروري تسخير مواردهم. ولقد استثمر الكثير في معظم بلدان الجماعة الكاريبية لضمان بداية جيدة للأطفال في حياتهم بغية تحقيق أهداف خطة العمل. وما زالت الجهود المبذولة في المنطقة تسترشد بالعبر المستخلصة في بلدان أخرى والتجارب المتشاطرة معها.

وبالنسبة للهدف الأول المتمثل في النهوض بالحياة الصحية، لدى كل بلدان الجماعة الكاريبية تقريبا برامج

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية):
باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، الأعضاء في الأمم المتحدة، أتشرف بالإدلاء بهذا البيان بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل"، الذي يسعى إلى طرح وجهة نظر بلدان الجماعة الكاريبية بشأن تلك القضية.

أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/59/274 عن متابعة نتائج دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويقدم التقرير وصفا شاملا للتقدم المحرز والمجالات التي تتطلب إجراءات إضافية لتنفيذ الالتزامات المحددة في الوثيقة "عالم صالح للأطفال".

إن بقاء الجنس البشري في المستقبل يعتمد إلى حد كبير على كيفية قيامنا اليوم بتنفيذ سياسات لحماية ورعاية أطفالنا. وفي ذلك الصدد، كانت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢ دورة تاريخية من نواح عديدة، ولكن على وجه الخصوص لأن ما يقرب من ١٩٠ بلدا اعتمدت الإعلان وخطة العمل. وتجدد الإشارة أيضا إلى أن المجتمع الدولي قد أيد اتفاقية حقوق الطفل تأييدا هائلا، مما جعل منها أقوى صك من صكوك حقوق الإنسان للطفل.

ولقد ركزت بلدان الجماعة الكاريبية تركيزا كبيرا على تنفيذ برنامج العمل لتحقيق مجموعة من الأهداف للأطفال والشباب التي هي جزء لا يتجزأ من الإعلان - لتعزيز الحياة الصحية، وتوطيد نوعية التعليم، وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولكي تنفذ حكومات الجماعة الكاريبية التزامها بتوفير عالم صالح للأطفال، اتخذت خطوات فورية عقب الدورة الاستثنائية لوضع استراتيجية إقليمية. وأفضى ذلك إلى

وبالرغم من أن بلدان الجماعة الكاريبية تحرز تقدما جيدا في تحقيق أهداف خطة العمل، ما زالت هناك تحديات كبيرة في عدد من المجالات. فعلى سبيل المثال، لا تزال توجد في العديد من بلداننا قدرات إحصائية وطنية ضعيفة، وخاصة في تقييم البيانات المخزأة بشأن المجالات ذات الأولوية لخطة العمل. وفي ذلك الصدد، ترحب بلدان الجماعة الكاريبية بمبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتطوير جولة جديدة من الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات توفر البيانات لإعداد التقارير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأطفال، فضلا عن هدف "عالم صالح للأطفال". ونحن بالتأكيد نأمل أن تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة المنطقة دون الإقليمية للبحر الكاريبي في تلك الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات.

والتحدي الآخر هو مشكلة الشباب والجريمة والعنف في مجتمعاتنا. ونحن بالتأكيد بحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل بغية الاستثمار في فترة المراهقة في محاولة المكافحة تزايد أعمال العنف وإساءة المعاملة الجنسية. وفي ذلك الصدد، ستسعى بلدان الجماعة الكاريبية إلى اعتماد عملية أكثر شمولاً للأطفال والشباب أنفسهم في جميع مراحل عمليات المتابعة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وهناك تحد آخر هو حقيقة أن المستوى الحالي للموارد المتاحة يثبت أنه غير كاف وأن هناك حاجة إلى زيادات كبيرة في الموارد المالية بغية تمويل البرامج. وفي الواقع، لا جدال في أن الأهداف العالمية التي حددناها تقتضي تقديم المزيد من المساعدة المالية واتباع نهج جديدة. ولذلك، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تدعو إلى قطع التزام بتنفيذ توافق آراء مونتيري، وخاصة الأهداف الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية والدولية والاستثمار في البنية التحتية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والصحة والتعليم وبرامج الضمان الاجتماعي التي تولي اهتماما خاصا للأطفال. والبلدان النامية

للتحصين، وهو ما يسهم في زيادة معدلات بقاء الأطفال. ولقد ثبت أن الهدف الثاني المتمثل في الحماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف ينطوي على تحديات أكبر، حيث تظل معدلات الحوادث التي تقع في كل المجالات الثلاثة قائمة بلا هوادة. ولكن بلدان الجماعة الكاريبية التزمت بتحسين معايير حماية الطفل.

وفيما يتعلق بهدف توفير التعليم العالي الجودة، تنظر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى التعليم بوصفه استثمارا في الموارد البشرية ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولي بلدان المنطقة أهمية خاصة للمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص بوضوح على مسؤولية الدول عن توفير التعليم لجميع الأطفال. لذلك سنجد أن من حق الفتيان والفتيات معا في كل أرجاء المنطقة أن يحصلوا مجانا على التعليم بمرحلتيه الأولى والثانية، وفي بعض الحالات الثالثة أيضا.

وبالنسبة لمسألة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا نتشاطر رأي الأمين العام ومفاده أن وباء الفيروس/الإيدز يشكل كارثة واسعة ومتزايدة للأطفال. وعلى نحو مماثل للحالة العالمية، فإن عددا كبيرا من الأطفال في منطقة البحر الكاريبي تحت سن ١٥ عاما إما أنهم مصابون بالفيروس أو يعيشون مع الإيدز. وإضافة إلى ذلك، فإن الحالات العالية للإصابة تتركز في العديد من الأطفال. وثمة جانب آخر للمرض في المنطقة هو المستوى العالي لانتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. وبالنسبة لبلدان الجماعة الكاريبية، فإن شبح تدمير الفيروس/الإيدز لأحد أكبر الموارد - ألا وهو أطفالنا وشبابنا - أمر مروع. بيد أن حكومات المنطقة استجابت بإيلاء تركيز على برامج الوقاية والعلاج. وتحظى جميع الدول الأعضاء الآن ببرامج وطنية للإيدز، وتسعى الحكومات جاهدة إلى تخصيص موارد مالية إضافية لمكافحة الفيروس/الإيدز.

الثاني في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/59/274. فالتقرير يقدم سردا شاملا جدا للتقدم المحرز على الصعيد القطري خلال العام الماضي في متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويحدد التقرير الصعوبات والمشاكل القائمة ويقدم توصيات.

ويلاحظ الوفد الصيني أيضا أن من بين ١٩٠ بلدا شاركت في صياغة خطة العمل ونص "عالم صالح للأطفال"، فإن ١٧٠ بلدا إما أنها اتخذت إجراءات أو تعتزم اتخاذ إجراءات. ويشير ذلك إلى بداية مبشرة بالنجاح.

وما فتئت الحكومة الصينية تولي دائما أهمية كبيرة لتنمية الأطفال. ففي التسعينات، صاغت الحكومة الصينية ونفذت برنامج عمل لتنمية الطفولة استمر عقدا من الزمان. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، وضعت الحكومة الصينية برنامج العمل الوطني لتنمية الطفولة للفترة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠، محددًا أهداف التنمية في المجالات الأربعة للصحة والتعليم والحماية القانونية والبيئة. وتتوافق تلك الأهداف مع الأهداف العالمية لتنمية الأطفال، مثلما حددت في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وأخذت في الاعتبار الكامل الحالة الراهنة في تنمية واحتياجات الأطفال الصينيين.

وأصبح تنفيذ برنامج العمل الوطني بالفعل عنصرا هاما لمتابعة الدورة الاستثنائية. وصاغت الحكومات الإقليمية والمحلية في الصين مجموعة من السياسات وبرامج التنفيذ لتحقيق الأهداف التي حددت في الدورة الاستثنائية ووفرت هذه الحكومات الموارد البشرية والمالية اللازمة لزيادة تعزيز تلك العملية.

إن اللجنة الوطنية العاملة المعنية بالأطفال، التي تعمل منذ إنشائها في عام ١٩٩٠ بوصفها مركز اتصال لتنمية الأطفال، وهي تحت إشراف مجلس الدولة في الصين وتتألف من ممثلي ٣٢ من إدارات الحكومة والفئات الاجتماعية،

بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وإلى تلقي الدعم لكي تحول الأهداف الواردة في خطة العمل إلى واقع. ونؤمن بأن أطفال العالم لا يمكن أن ينتظروا فترة أطول لاتخاذ الإجراءات.

وفي الختام، نعترف بأن العقبات الماثلة أمام الوفاء بحقوق الأطفال في القرن الحادي والعشرين مروعة، ولكن، لحسن الطالع، كما بين الأمين العام على النحو الصائب في تقريره،

"وتفريد أهداف "عالم صالح للأطفال" في الوقت الراهن من الدعم الواسع النطاق المتوافر بين الحكومات والوكالات الدولية للأهداف الإنمائية للألفية" (A/59/274، الفقرة ٩٤).

وذلك لأن عددا من الأهداف الإنمائية للألفية يتناول مباشرة حقوق الأطفال. وفي الواقع، يمكن القول إنه نظرا لأن الأطفال يمثلون إحدى أكثر الفئات المعرضة للخطر في المجتمع، فإن من غير المرجح أن يحقق الهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في خفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ما لم يجر التصدي لمشاكل الأطفال بنجاح.

واعترافا بأن إعداد التقارير عن تنفيذ الإعلان وخطة العمل أمر أساسي لتحديد التقدم الذي يجري إحرازه، فإن بلدان الجماعة الكاريبية تبقى ملتزمة بإعداد تقارير وطنية ودون إقليمية، وخاصة في عام ٢٠٠٦، في الوقت المناسب للجلسة العامة التذكارية المقرر عقدها عام ٢٠٠٧. وكما بينت في وقت سابق، فإن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى تلقي الدعم من المجتمع الدولي، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لمساعدة بلدان المنطقة في جمع واسترجاع المعلومات الجوهرية اللازمة لإجراء الاستعراضات المعمقة المطلوبة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريره السنوي

وعلى ضوء تلك المشاكل، تتخذ الحكومة الصينية خطوات نشطة وفعالة للتصدي لها، بينما تطور اقتصادها بقوة لاستئصال الفقر وبناء أساس متين لإعمال حقوق الطفل. كما أننا بصدد عملية لوضع مجموعة من سياسات التدخل، منها مشاريع جارية ترمي إلى إتاحة التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة، وتقديم الإعانات المالية للطلاب المحتاجين، وإتاحة فرص متكافئة للتعليم بالمدارس للأطفال المهاجرين، وتقديم المساعدة القانونية للقصر.

وقد أحرز تقدم مشجع في تنفيذ أنشطة المتابعة على نطاق عالمي منذ انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل قبل أكثر من عامين. بيد أننا يجب أن ندرك تماماً عائقين كبيرين في طريق تنمية الطفل في كافة أرجاء العالم هما: الفقر وشح الموارد. إذ لا يحرم الفقر الأطفال من احتياجاتهم فحسب، بل يجعل من الصعب أيضاً الحفاظ على المكاسب التي تتحقق. كما أن الفقر يشكل السبب الجذري في جميع الأخطار المتصاعدة التي تتهدد رفاه الأطفال، كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراع، وعدم الاستقرار. علاوة على ذلك، فإن نقص الموارد، وخاصة شح الموارد التي تحت تصرف البلدان النامية لأغراض التنمية الاجتماعية، يحد من نماء الطفل.

ونرجو أن يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بجهود ترمي إلى دعم نماء الطفل. وفي هذا السياق، نهيى بالبلدان المتقدمة النمو أن تزيد مساعدتها الإنمائية الرسمية، وأن تزيد النسبة المخصصة للأطفال في تلك المساعدة، وأن تتحمل قدراً أكبر من المسؤولية الدولية عن نماء الطفل في البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، نرجو أن تؤدي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دوراً متزايد التنسيق ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال نماء الطفل.

بذلت جهوداً كبيرة لتعزيز تنفيذ قانون حماية الأحداث، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون حماية حقوق النساء ومصالحهن، وقانون الرعاية الصحية للأمومة والرضع، وغيرها من التشريعات بشأن حماية حقوق ومصالح النساء والأطفال بغية تعزيز تنفيذ برنامج العمل الوطني لتنمية المرأة والطفولة، بينما تعزز اللجنة الدور القيادي للحكومة على جميع الصعد والإدارات المعنية بالعمل المتصل بالمرأة والطفل وتعزيز التبادلات الدولية والتعاون في ذلك الصدد.

وتركز المنظمة غير الحكومية الأكبر في الصين، وهي اتحاد عموم النساء في الصين، كما هو الحال دائماً على المسائل المتصلة بالأطفال، مثل حقوق الأطفال وحمايتهم وتعليمهم وصحتهم ومشاركتهم وتنميتهم. ومنذ انعقاد الدورة الخاصة، أدخل اتحاد عموم النساء في الصين التعليم المعنوي والأخلاقي للأحداث في عمله الشامل، وقدم التوجيه بشأن تعليم الأسرة. وركز الاتحاد اهتماماً كبيراً على الفئات الضعيفة من الأطفال وسعى جاهداً بحماس إلى حماية الحقوق والمصالح الشرعية للأطفال. ومنح الاتحاد الأولوية للفتيات ونموهن بغية إرساء قواعد سليمة لتنميتهم في المستقبل. كما أنه حشد موارد اجتماعية واسعة لتقديم المساعدة إلى الأطفال المحتاجين.

لقد بدأنا بداية حسنة في تنفيذنا برنامج العمل الوطني لتنمية الطفل على سبيل متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. بيد أننا ما زلنا نواجه مجموعة واسعة من المشاكل والتحديات في تنمية الطفل بالصين نتيجة لعوائق عديدة، منها مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي المناطق الفقيرة، على سبيل المثال، ما زالت تنمية الطفل متخلفة عن الركب، وحقوق ومصالح الجماعات المعنية بالطفل تفتقر إلى الضمانات الكاملة وتشرذم الأحداث في ازدياد.

رفاه الأسرة بوصفها الحارسة لحقوق الأطفال. ويتمشى هذا مع توصية اللجنة بأن توفق الدول الأعضاء بين تشريعاتها وسياساتها وبرامجها ونظم قضاء الأحداث فيها وبين متطلبات اللجنة والقواعد الواردة بالصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة.

وفي قطاع التعليم، أعلنت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ فرض التعليم الابتدائي الإلزامي بالبحر. ورفع هذا معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بأكثر من مليون تلميذ. ورغم أن ذلك بدوره فرض إجهاداً كبيراً على مرافقنا التعليمية، فنحن ممتنون لشركائنا في التنمية الذين لا يزالون يدعمون الحكومة في هذا الشأن النبيل. إضافة على ذلك، أنشئ برنامج وطني للصحة الإنجابية لكفالة الصحة المثلى لأطفالنا بدءاً من فترة الحمل. وبالإضافة إلى استراتيجيتنا الخاصة بالصحة الإنجابية للمراهقين، وسياسة مراعاة نوع الجنس، وسياسة الشباب، تطبق الحكومة برامج لكفالة تلبية احتياجات الأطفال في جميع مراحل نماتهم.

وكما تدرك الجمعية، يواصل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز احتياحه القارة الأفريقية. وآثار هذا الوباء على حياة الأسرة مدمرة. إذ يُترك الأطفال اليتامى دون رعاية أبوية وأمن. وكثيراً ما يقعون أيضاً فريسة للمرض ويضطرون للتسرب من المدرسة. وللتصدي لتلك المسائل، تلتزم حكومة كينيا بسياسات ترمي إلى النهوض بالرفاه العام للأطفال. وتشمل تلك السياسات، في جملة أمور، بناء وتعزيز القدرات الحكومية والأسرية والمجتمعية على توفير بيئة ملطفة للأيام والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وكفالة سبل الحصول على المدرسة والمأوى والصحة الجيدة، وحماية الأطفال اليتامى والضعاف من جميع أشكال الإيذاء والعنف والاستغلال والتمييز وفقدان الميراث.

وستواصل الصين، كدأبها دائماً، القيام بدور نشط في التعاون الدولي بشأن نماء الطفل بهدف تعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه ومشاركته، وهيئة مستقبل أفضل للأطفال.

السيد موغاكَا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفدي أن يشارك في المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة، وبالتحديد متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم بالشكر إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/59/190).

ويعرب وفدي عن ترحيبه باتخاذ لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل قرارها ٤٨/٢٠٠٤ بشأن حقوق الطفل. ويأتي هذا القرار في وقته المناسب، لأنه يتناول مواضيع عامة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، وعدم التمييز، وحماية حقوق الطفل وتعزيزها في الحالات الشديدة الصعبة بشكل خاص، ومنع واستئصال بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والإنعاش. ويعرب وفدي عن تقديره لجهود المديرية التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بيلامي، سعياً لتحقيق رفاه أطفال العالم.

وقد وقعت كينيا وصدقت على الاتفاقية وعلى بروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة. كما وقعت كينيا على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

وقد أصدرت حكومة كينيا قانوناً شاملاً للطفل في مارس/أذار ٢٠٠٢. وبإصدار ذلك التشريع، تعهدت الحكومة بوضع ضمانات لإعمال الحقوق التي تدعو لها لجنة حقوق الطفل. والواقع أن الحكومة قد بدأت برنامجاً شاملاً للغاية لتنفيذ هذا القانون. وقد أنشئت محكمة للأسرة لتعزيز

والوكالات التابعة لها، وتتفق مع نداء الممثل الخاص فيما يتعلق بضرورة تهيئة مناخ سياسي واجتماعي يجعل الإساءة إلى الأطفال أمراً غير مقبول.

ونؤيد نشر المستشارين لشؤون حماية الطفل في بعثات حفظ السلام وتدريب أفراد حفظ السلام على حماية الأطفال وحقوق الطفل. وكينيا بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبصفتها مضيغة لعشرات الصغار من ضحايا الصراعات المسلحة، تؤيد المبادرات الرامية إلى تدريب موظفي حفظ السلام العاملين في عمليات السلام الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة قبل نشرهم.

ويرى وفد بلدي أن تعزيز المبادرات دون الإقليمية لإنهاء الممارسات المضرة بالأطفال، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأيضاً تجنيد الأطفال عبر الحدود واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة ينبغي أن يكون له أهمية كبيرة لجميع المعنيين.

وأخيراً، نرحب بالتشديد على دعم المؤسسات المحلية والشبكات الإقليمية بحيث يمكن استخدام المعايير والقيم الأصلية لحماية النساء والأطفال، إلى جانب المعايير القضائية الدولية لكفالة الملكية المحلية والاستدامة الطويلة الأجل. وسنواصل تأييد الأمم المتحدة في جهودها للقضاء على مناخ الإفلات من العقاب الذي ترتكب في ظلّه الجرائم ضد الأطفال في سياق الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم جميع الأطراف المسؤولة عن الجرائم ضد الأطفال إلى العدالة.

السيد مابونوغو (جنوب أفريقيا) (تكلم

بالانكليزية): يشرفنا بالإدلاء بهذا البيان في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال. وتود جنوب أفريقيا أن تؤيد البيان الذي أدلت به ناميبيا في اللجنة الثالثة في إطار البند ١٠٣ من

يضاف إلى ذلك أنه سيتم وضع اللمسات الأخيرة على سياسة وطنية للأطفال اليتامى بحلول نهاية هذا العام. وستكفل هذه السياسة عدم التمييز ضد اليتامى وتمتعهم بحقوق الإنسان كاملة. ومع أن الحكومة ستواصل تعزيز الاحترام لحقوق الأطفال والنهوض برفاههم، ثمة قلق من أن يظل عبء الدين الخارجي في ازدياد في وقت يشهد تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يحد من قدرة كينيا على استثمار المزيد في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لأطفالها.

وقد قال أحد الحكماء ذات يوم إن مولد طفل هو طريقة الله في إظهار أنه لم يئأس من العالم. ومع ذلك، عندما ينظر المرء إلى حالة كثير من أطفال العالم، ولا سيما الذين في مناطق الصراع المسلح، يجد أن ما يوجهه إلى هؤلاء الضحايا الأبرياء من العنف والإيذاء مثير للإحباط. ويود وفدي لذلك أن يعرب عن تقديره للأمين العام على إنشائه مكتب الممثل الخاص للأطفال والصراعات المسلحة من أجل التصدي للمسائل الدقيقة المتعلقة بالأطفال المتضررين من جراء الصراعات المسلحة. ونثني على العمل الطيب الذي يقوم به على مر السنين الممثل الخاص السيد أولارا أوتونو، ومكتبه. كما نود أن نشكره على التقرير الذي أعده عن هذا البند من جدول الأعمال وعلى الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها منذ يومين موضحاً فيها الدور الذي يقوم به مكتبه.

وننوه مع الارتياح بما تمخض عنه عمل المكتب من زيادة في ظهور هذه المسألة والدعوة لها وبوضع مجموعة شاملة من المعايير لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. يضاف إلى ذلك أن مسألة حماية الأطفال قد أدرجت في مختلف اتفاقات السلام. وبالرغم من كل ذلك، لا يزال كثير من الأطراف في الصراعات يتجاهلون تلك المعايير، مع الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان. ويرحب وفدي بالتعميم الجاري لهذه المسألة حالياً في نطاق الأمم المتحدة

تعالج مباشرة سبعة منها حقوق الأطفال وتؤثر عليها. ولذلك، فإن بند جدول الأعمال المعنون "عالم صالح للأطفال"، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الدولية لكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتعبئة موارد إضافية للاستثمارات التي تلمس الحاجة إليها في الصحة والتعليم وحماية الأطفال بغية الإسهام في تخفيض مستوى الفقر على نطاق واسع وإحراز تقدم اجتماعي اقتصادي.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في القارة لدمج أهداف الدورة الاستثنائية في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية بشأن الأطفال، يتعين تنفيذ ما هو أكثر بكثير. ووفقاً للنداءات وإعلانات السياسة التي أطلقت هذا العام المعنونة "الوجه الشاب للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، فإن أفريقيا تمثل ١٢ في المائة فحسب من سكان العالم، ومع ذلك تشهد نسبة ٤٣ في المائة من وفيات الأطفال في العالم، و ٥٠ في المائة من وفيات الأمهات في العالم، و ٧٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونسبة عالية جداً تبلغ ٩٠ في المائة من أطفال العالم الذين أصبحوا يتامى نتيجة لفيروس الإيدز. وعلاوة على ذلك، يعاني أطفال أفريقيا من صراعات وهم ضحايا للعنف والاتجار بهم والاستغلال الجنسي والتجاري.

وتعتبر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أداة مهمة للوفاء بالتزاماتنا الدولية حيال الأطفال ولكفالة استدامة حقوقهم. وتدعو الشراكة الجديدة إلى قيادة جريئة وإلى شراكات بين الحكومات الأفريقية ومواطنيها وبين أفريقيا والمجتمع الدولي. وينبغي أن تحتل حقوق ورفاهية الأطفال ومشاركة الشباب مكانة مركزية في هذه الشراكات وفي القيادة إذا أردنا أن نفي بالتزامات التي سبق أن قطعناها على أنفسنا.

جدول الأعمال بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

يرحب وفد بلادي بالتقرير الشامل من الأمين العام عن متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢. فتركيز التقرير على التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الواردة في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية المعنونة "عالم صالح للأطفال"، ساعد في تحديد المشاكل والقيود ويقدم توصيات قيمة بشأن الأعمال التي يحتاج إليها لتحقيق المزيد من التقدم.

وقد عُرض الموقف الأفريقي المشترك الذي يتخذه الاتحاد الأفريقي تحت عنوان، "أفريقيا صالحة للأطفال"، في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وحيث أن أكثر من نصف سكان أفريقيا هم أطفال وشباب، فقد أعربنا على النحو المناسب في موقفنا المشترك من أن مستقبل قارتنا يكمن في رفاهية الأطفال والشباب. وتعتمد آفاق التحول الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا على الاستثمار في شبابها. فالاستثمار في الأطفال اليوم هو سلام واستقرار وديمقراطية وتنمية مستدامة في الغد. وفي ذلك السياق، لن نحقق أهدافنا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا بتوفير الرعاية الصحية والتعليم للشباب الأفارقة والثقة بمستقبل مشرق.

ونتيجة لذلك، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإعلان وخطة العمل المعنونين "عالم صالح للأطفال" في الدورة الاستثنائية التاريخية. وقد التزمنا بالأهداف المحددة بزمان للأطفال والشباب، مع تركيز خاص على تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد، وحماية أطفالنا من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعزز بشدة المجالات الأربعة للأهداف الرئيسية للوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"، إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، التي

إن الفرص المتساوية والحصول على تعليم جيد أمر حيوي لجميع الأطفال في جنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، يعزز قانون المدارس في جنوب أفريقيا الحصول على التعليم الجيد والتوجيه الديمقراطي الرشيد في النظام المدرسي. وهو يكفل أن يحصل جميع المتعلمين على تعليم جيد من دون تمييز، ويجعل التعليم إلزاميا للأطفال من سن ٧ سنوات إلى ١٥ سنة. والتوجيه المدرسي الديمقراطي الذي يوفره القانون من خلال الهيئات الإدارية للمدارس يجري تنفيذه في المدارس العامة في جميع أنحاء البلد. وتعمل معايير تمويل المدارس الواردة في القانون على إعطاء الأولوية لسد النقص في تمويل نظام التعليم العام واستهداف الفقر.

وفي ختام بياني، نظل ملتزمين بالأوليات الواردة في وثيقة "عالم صالح للأطفال" ونحن نظمننا برامجنا لكفالة أن تتفق مع تطلعات جميع أطفالنا. وإيصال الخدمات على الأطفال من أحد أولوياتنا الرئيسية في جنوب أفريقيا. وقد تحقق الكثير في هذا المجال، ولكن هناك المزيد الذي يتعين تنفيذه. ومن أجل إيصال الخدمات، يجب تنفيذ السياسات والبرامج. وبرنامج جنوب أفريقيا الوطني مؤهل جيدا لكفالة هذا التنفيذ. وستسرع حكومة جنوب أفريقيا في إيصال الخدمات إلى الأطفال. وسنعزز تصميمنا على أن نفعل ما هو أكثر لأطفالنا.

ولذلك، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة تماما لكي يلتزم باستحداث عالم صالح لأطفالنا.

السيدة هول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تتكلم بشأن متابعة الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالطفل. ومثلما ذكرنا في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، فهي مثّلت أملا كبيرا للأطفال في جميع أنحاء العالم. وقد نجم عن الدورة توافق قوي في الآراء على أننا، من أجل أسباب

ويؤدي الهيكلان الإقليمي ودون الإقليمي لدينا - الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - دورا مهما في الحفاظ على التأييد السياسي لأهداف الدورة الاستثنائية، وفي رصد التقدم المحرز في جميع البلدان الأعضاء. فعلى سبيل المثال، يتعاون الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في إنشاء قاعدة بيانات عن المؤشرات المتعلقة بالأطفال في أفريقيا وإعداد أول تقرير لرصد حالة أطفال أفريقيا. ويؤيد وفد بلدي التوصية بأنه يمكن استخدام هذه الآليات أيضا من أجل تسهيل تبادل الخبرات والممارسات السليمة فيما بين الدول بشأن برامج الأطفال.

وقد وضع برنامج جنوب أفريقيا للعمل من أجل الأطفال بعد تصديقه على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٥. وقد أظهر هذا بفعالية القضايا التي تؤثر على حياة أطفالنا. وهو يلزم جميع الدوائر الحكومية ببذل جهود في هذا المجال ويكفل أن تظل حقوق الأطفال على جدول أعمال الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويعمل مكتب حقوق الأطفال في الرئاسة على تنسيق تنفيذ البرنامج الوطني. فهذه الهيئة المعنية بالتنسيق والرصد تعمل بالشراكة مع الإدارات الحكومية والوكالات الدولية من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأيضا مع المجتمع المدني.

وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في تطوير وتعزيز نظام المساعدة الاجتماعية - وهو الأداة الرئيسية لدى جنوب أفريقيا للتخفيف المباشر من وطأة الفقر، وكانت حكومة بلدي قد تحطت بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤ هدفها بتسجيل ٣ ملايين طفل للحصول على منحة دعم الأطفال. وأجرت جنوب أفريقيا تحسينات في الضمان الاجتماعي برفع سن الأهلية لمنحة دعم الأطفال إلى ١٤ عاما عبر السنوات الثلاث المقبلة، بوصف ذلك وسيلة للتحقيق التدريجي لحقوق الأطفال الاجتماعية والاقتصادية ووضعها في موضع الأولوية مثلما ينص عليه دستورنا.

مشتركة بين كل الأمريكيين وكذلك السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والسلطات المحلية.

وقد قمنا في الولايات المتحدة بتعزيز آليات رصد مواقع الأطفال على شبكة الإنترنت. كما شددنا القوانين ضد إباحية الأطفال. وأعطينا لإنفاذ القانون أدوات جديدة بغية منع الجرائم العنيفة ضد الأطفال والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ونحن بصدد زيادة عقوبات الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال على المستوى الاتحادي. وعلى المستوى الوطني، فنحن بصدد توسيع وتنسيق نظام تحذير لإشعار الجمهور بحوادث اختطاف الأطفال. وقد وقع رئيسنا قانون النهوض بالأسرة المستقرة والأمنة، لمساعدة الولايات على تشجيع تبني الأطفال بنظام الأسر الكفيلة وتوفير الدعم للأسر فيما بعد التبني.

أما المسار الثاني، فيتعلق بالمشاركة مع الأمم المتحدة. فمرض الإسهال وحده يقتل ما يعادل ركاب طائرة كبيرة مليئة بالأطفال كل أربع ساعات. والمياه الملوثة وظروف المعيشة غير الصحية وقلة المياه وسوء النظافة الصحية يقتل نحو مليوني طفل كل عام، كما يموت مليونان آخران لعدم الحصول على اللقاحات. وبينما تم تحقيق تقدم كبير في تخفيض وفيات الأطفال، ما زال نحو ١٠ ملايين منهم يموتون كل عام تقع ٤ ملايين حالة وفاة منها تقريبا في الأيام الثمانية والعشرين الأولى من عمر المولود.

وفي مواجهة هذه المأساة المستمرة، انضمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية وشركاء بعض الدول النامية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية ومؤسسة غيتس، بغية تشكيل تحالف جديد يسمى الشراكة العالمية من أجل بقاء الأطفال. ونود أن نحسن معا صحة

أخلاقية وعملية على حد سواء، نحتاج إلى وضع الأطفال في المقام الأول. ونحیی القيادة الرائعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن قضايا الأطفال، وجهودها الشجاعة في تجسيد بيانها لمساعدة الأطفال على الحصول على احتياجاتهم الأساسية وتوسيع فرصهم لتحقيق كامل إمكاناتهم. وبالفعل، فهذه مهمة ينبغي لنا جميعا أن نعتمدها وننفذها بصفاتنا الوطنية.

واليوم، تؤكد الولايات المتحدة التزامها بالعمل لتحقيق رفاه الأطفال في كل مكان. وفي الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، نذكر ممثلي الدول بأن بيئة الأسرة المستقرة والمُحِبَّة هي الاستثمار الأمثل في الأطفال. وكما لاحظت السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن الأسرة هي خط الحماية الأول للطفل.

يواجه العالم اليوم فرصا وتحديات سياسية واقتصادية وأمنية يتعين أن يستجيب لها الأطفال في القرن الحادي والعشرين. كيف يمكننا أن نساعد على ضمان أن يكون أطفالنا على استعداد لذلك؟

إننا نرى أن هناك ثلاثة مسارات، حين نربطها ببعضها ونعمل عليها بصورة متوازنة، فإنها ستوفر لأطفالنا الموارد والقدرة على تحقيق النجاح. وتلك المسارات هي القدوة في القيادة، والمشاركة مع الأمم المتحدة، ودعم الجهود الدولية الأخرى.

فيما يتعلق بالقدوة في القيادة، فإذا كنا، نحن كمجتمع دولي، نتطلع إلى حياة أفضل لأطفالنا، يجب أن يدعم كل منا أسرته ومجتمعه. فحماية الأطفال وتعزيز الأسرة من بين الشواغل الرئيسية في الولايات المتحدة. وكما قال الرئيس بوش، إن سلامة أطفالنا ورفاههم أولوية

وأحد محاور خطة الطوارئ توفير الرعاية لعشرة ملايين من يتامى الإيدز والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من مبادرة منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، تلقت ٣٧٨ ٠٠٠ امرأة الخدمات وولد نحو ٨٠٠ ٤ طفل خلوا من فيروس نقص المناعة البشرية، بعد أن كانوا سيصابون بهذا المرض.

وفضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة هي أقوى داعمي الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وقامت بدور رئيسي في إنشاء هذا الصندوق. وما فتئت تمثل أكبر مانحيه.

ومع انطلاق حساب التحدي الألفي، بدأت الولايات المتحدة أكثر النهج الإبداعية في الشؤون الخارجية على مدى الخمسين عاما الأخيرة. ونحن نستثمر في البلدان التي تلتزم بالحكم العادل والاستثمار في شعوبها وتشجيع الحرية الاقتصادية. وفي العام الأول من هذا البرنامج، خصص له مجلس الشيوخ مبلغ بليون دولار. وقد اخترنا ١٦ بلدا مؤهلا لتلقي هذه المساعدة، إذ تقوم تلك البلدان بخطوات لضمان مستقبل أكثر إشراقا لأطفالها. وحتى يتسنى حماية حياة أطفالنا وتحسينها بصورة حقيقية، علينا أن نعمل بشكل بناء في إطار الشراكات الدولية، مع الاضطلاع بمسؤوليات ملموسة في بلداننا.

ونوجه شكرنا وتقديرنا مرة أخرى إلى اليونيسيف على المساعدة في تنسيق هذه القضية - وعلى الدعم الذي تقدمه للآباء والأسر والمجتمعات في أنحاء العالم، سعيا لتوفير الصحة والسعادة والفرص لأطفالهم. وكما قال وزير الخارجية السيد كولين باول:

”ليس هناك عنصر في مجتمعنا أضعف من أطفالنا وليست هناك مجموعة من الأشخاص سيكون

الطفل وننقذ الأطفال من الموت لأسباب يمكن الوقاية منها من خلال إيلاء الاهتمام والعمل على الصعيد العالمي. ونود أن نوه بالسيدة شاهدة أظفار، مديرة الشراكة بالنيابة، على ريادتها.

أما فيما يتعلق بالمسار الثالث، إن دعم الجهود الدولية والشراكات العالمية الأخرى أمر حيوي لكسب المعركة ضد عبودية الاتجار بالبشر في يومنا هذا. وقد ساعد التعاون الدولي على مقاضاة نحو ٨ ٠٠٠ من مقترفي جرائم الاتجار بالبشر على مستوى العالم، مما أفضى إلى إدانة أكثر من ٢ ٨٠٠ شخص في العام الماضي. ومنذ عام ٢٠٠١، وفرت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ٢٩٥ مليون دولار لدعم برامج مكافحة الاتجار بالبشر في ١٢٠ بلدا. وقد بدأنا عملية بريداتور لحماية الأطفال من مستغلي الأطفال جنسيا والمتاجرين بالبشر وسياح الجنس الدوليين ومروجي الإباحية على الإنترنت. كما حصلنا على التزام من صناعة السياحة والسفر بوضع مدونة سلوك لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة.

إن ثمانية آلاف شخص - بما في ذلك آلاف الأطفال، سيموتون اليوم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما سيصاب عدد أكبر من الأشخاص بهذا المرض. والرئيس بوش يقود الحملة الدولية للسيطرة على هذا الوباء من خلال خطة الطوارئ لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي ستوفر ١٥ بليون دولار على مدى خمس سنوات في إطار نهج متعدد الأوجه. ولا تركز خطة الطوارئ على ١٥ دولة مستهدفة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا فحسب، بل إن حكومتنا أبرمت أيضا اتفاقات ثنائية مع أكثر من ١٠٠ دولة أخرى.

الشراكات في إطار المجتمع الدولي لزيادة فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة والنهوض بحياة صحية، فمن المؤكد أن هناك عمل كثير لا بد من إنجازه لبلوغ المقاصد التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات مثل خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر، وزيادة التحصين الدوري ضد الأمراض وزيادة الفيتامينات للأطفال، وتحسين صحة الأم، وخفض الأمراض التي يمكن الوقاية منها وزيادة إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب. وبالمثل، لا بد من بذل جهود أكبر لبلوغ الأهداف الأخرى التي حددتها الدورة الاستثنائية؛ وتحديدًا تقديم التعليم الجيد، والحماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز).

ويسر ماليزيا أن تشارك في بعض تلك الجهود على الصعيد الإقليمي والمتعدد الأطراف. أما على الصعيد الوطني، فإن كثيرا من جهودنا يتم في سياق خطة العمل الوطنية الثانية للأطفال، التي تغطي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠. وقد وضعت خطة العمل تلك تماشيا مع إستراتيجية رؤية ماليزيا ٢٠٢٠، وأحكام اتفاقية حقوق الطفل، إضافة إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

ولئن كانت أهداف إقامة "عالم صالح للأطفال" (A/S-27/19/Rev.1) قد ركزت الاهتمام على أربعة مجالات، فإن الوزراء في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، خلال المشاورة الوزارية السادسة لشرق آسيا والمحيط الهادئ حول الأطفال، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٣، حددوا التعليم باعتباره الضرورة الحتمية الأولى في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد الوزراء أربع قضايا باعتبارها أولويات إقليمية: اتخاذ الإجراءات ضد الاتجار والاستغلال الجنسي التجاري؛ ومكافحة الإيدز؛ وتحسين مستوى

لها تأثير مباشر على مستقبلنا أكثر من الأطفال. إنهم مستقبلنا. وهذا القرن الجديد سيكون قرنهم وليس قرنا".

السيد تان كي كوونغ (ماليزيا) (تكلم

بالانكليزية): نيابة عن وفد ماليزيا، أشكر الأمين العام على تقريره الذي يتضمن التحديث الثاني للمعلومات بخصوص التقدم المحرز في متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/59/274). وإننا سعداء بالانضمام للسيد كول غوتام، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف الذي عرض التقرير في اللجنة الثالثة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، إذ لاحظ أن الحكومات تتخذ تدابير موضوعية سعيا لبلوغ الأهداف الرامية إلى إقامة "عالم صالح للأطفال"، كما جاء في الإعلان وخطة العمل اللذان اعتمدا في الدورة الاستثنائية في أيار/مايو ٢٠٠٢.

وقد أحرز تقدم سريع في بعض المجالات، في حين وقعت بعض النكسات في مجالات أخرى. وأحطنا علما بتقييم الأمين العام ومفاده أنه فيما قام العديد من البلدان بأعمال ملموسة في عام ٢٠٠٣ بغية ترجمة الالتزامات المتعهد بها في عام ٢٠٠٢ إلى خطط عمل وسياسات وطنية، كان المعدل الشامل للتقدم متباينا.

ويبدو الوضع مشجعا أكثر الآن. ونلاحظ بالأخص أن ثلثي البلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آثرت دمج أهداف الدورة الاستثنائية في استراتيجياتها الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر، وأن نحو ١٨ بلدا اعتمد خطة عمل وطنية أو ورقة عن السياسات المتعلقة بالأطفال، أو يعتزم ذلك.

ويظل وفدي يشعر ببالغ التأثر لأن ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ طفل يفقدون حياتهم كل يوم لأسباب يمكن الوقاية منها. وبينما تبذل جهود واضحة وحقيقية لتعزيز

للمعوقين في جميع أرجاء البلد، جعلت الحكومة التعليم الابتدائي إلزاميا للجميع الآن.

وبعد أن بلغ معدل القيد في المدارس الابتدائية ٩٨ في المائة، خطت الحكومة خطوة إضافية - إذ شرعت في تقديم تعليم عالي الجودة لكفالة أفضل نظام تعليمي للأطفال، بغية تمكينهم من اللحاق بركب التقدم السريع لعصر المعلومات. والجهود المبذولة في ذلك الإطار تتضمن تحديث المدارس، وكفالة التدريب الجيد للمدرسين وتجهيز جميع المدارس بالمختبرات الحاسوبية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واعتمد مبلغ ٥,٥ بليون رينغيت ماليزي في خطة ماليزيا الثامنة لتنمية القطاع الصحي. وماليزيا تطور مرافقها وبرامجها الطبية باستمرار. وهناك انخفاض مطرد في معدل وفيات الأمهات والمواليد في ماليزيا، ويبلغ حاليا ٠,٢ في الألف لحالات الحمل و ٥ في الألف للولادات الحية، على التوالي. والعيادات الطبية والمجتمعية المنشأة في جميع أرجاء البلد والتي تقدم خدمات مثل التحصين ضد الأمراض وتقييم النمو الطبيعي للأطفال - تكفل تمتع أطفالنا بالصحة الأمثل.

لقد التزمت ماليزيا بمفهوم إعادة التأهيل الكامل للأطفال المعوقين منذ أن سلط الضوء عليها لأول مرة في عام ١٩٧٩ خلال المؤتمر الآسيوي للمعوقين. وتنطوي إعادة التأهيل الكامل على نهج متعدد التخصصات: إذ تقدم إدارة الرفاه الاجتماعي خدمات إعادة التأهيل للأطفال المعوقين من خلال الخدمات المؤسسية، مع تقديم وزارة الصحة المدخلات الفنية. وكونت الإدارة شراكات ذكية مع المنظمات غير الحكومية عن طريق دعمها ماليا في إدارة وتوجيه المراكز المؤسسية التي تشغلها.

التغذية؛ وخفض معدل وفيات الأمهات والمواليد. وترى ماليزيا أن تلك مجالات هامة قد تستحق الدراسة في مناطق أخرى أيضا.

ويثني وفدي على ما أبدته وكالات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة من دعم والتزام قيمين للغاية من خلال توجيه أنشطتها لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المقترحة في خطة عمل الدورة الاستثنائية ودعمها. ونحث وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة جهودها لمساعدة البلدان النامية على إنشاء وتقوية قدراتها ومؤسساتها الوطنية للنهوض بحقوق الطفل وحمايتها. ويمكنها أيضا أن تتحرى إمكانية العمل بشكل مترادف مع المنظمات الإقليمية، حيثما يكون ذلك مناسباً، لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية.

لقد اتخذت ماليزيا قرارا واعيا يجعل التعليم حجر الزاوية في برنامجها الوطني. ومما يؤكد ذلك الالتزام أن نسبة ٢٠,٦ في المائة من إجمالي اعتمادات التنمية وفق خطة ماليزيا الثامنة، التي تغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، قد خصصت للتعليم. وفي الميزانية التي قدمتها الحكومة إلى البرلمان مؤخرا، كان الاعتماد الأكبر لقطاع التعليم، الذي يستأثر بربع الاعتمادات التشغيلية الإجمالية تقريبا.

وتوجه السياسة الوطنية للتعليم في ماليزيا نحو توفير التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات على الأقل. ونوفر إمكانية وصول متساوية إلى الفرص التعليمية للفتيان والفتيات، ومعدل القيد من الجنسين يكاد يكون متساويا - أو نسبة ٥٠,٤ في المائة من الفتيان و ٤٩,٦ في المائة من الفتيات - باستثناء المستوى الإحصائي حيث تسجل الفتيات نسبة التحاق أعلى من الفتيان. وتقدم التسهيلات التعليمية

وإدراكا للأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يشكل تحديات صحية وإمائية جسيمة للجنس البشري ويؤثر بشكل مفرط على الشباب، شاركت ماليزيا بنشاط في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالفيروس والإيدز الذي عُقد في بروني دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وبالتزامن مع مؤتمر القمة السابع للرابطة. وكان هدف المؤتمر إعطاء الأولوية القصوى لمسألة الفيروس والإيدز في جدول الأعمال السياسي لبلدان الرابطة والالتزام بالتعاون بشأن القضايا القائمة بين البلدان والقضايا العابرة للحدود، وكذلك تبادل الخبرات والتجارب التقنية لمعالجة مشكلة الفيروس والإيدز. وعلى الجبهة الداخلية، ما زالت ماليزيا تولي اهتماما بالغ الجدية لتدابير مكافحة الفيروس والإيدز، رغم أن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنها قليلة نسبيا بالمقارنة بتعداد سكاننا الإجمالي. فلقد اتخذت الحكومة نهجا شاملا ومتكاملا للتعامل مع هذه المشكلة، نهجا يشمل التدابير الوقائية ورعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه ودعمهم وعلاجهم. وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد، لا سيما المجلس الماليزي للإيدز، وهو منظمة عامة ترأسها داتين بادوكا مارينا مهاتير.

إن رؤية ماليزيا لعام ٢٠٢٠، التي تحدد اتجاه البلد للتنمية والتقدم خلال العقد المقبلين، تتوخى لكل طفل يولد أن ينشأ في بيئة صحية، وتتوفر له كل الحماية اللازمة من الأمراض، ويتلقى التغذية السليمة والرعاية والحنان، ويحصل على التعليم العام والعالي إلى أرفع المستويات الممكنة، ويحصل على المهارات الملائمة في المجالات الضرورية، ويتشرب القيم الثقافية والإنسانية. ونحن واثقون بأن رفاه الأطفال والنساء من المؤشرات التي يعول عليها للمجتمع الصحي والحكم الرشيد. لذلك، ستواصل الحكومة

نتقل إلى قضية حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف. إن قانون الطفل لعام ٢٠٠١، الذي صيغ وفقا لأحكام اتفاقية حقوق الطفل، يحدد أحكام رعاية الأطفال وحمايتهم في ماليزيا. وتم إنشاء محكمة الأطفال، التي تسمح للطفل المعني بالمشاركة في المناقشات والمداولات في المحكمة. وفي مجال إساءة معاملة الطفل، طورت ماليزيا آليات لحماية الطفل ورعايته وإعادة تأهيله من خلال تشكيل أفرقة مشتركة بين القطاعات في مستشفيات المقاطعات ومستشفيات الدولة لمعالجة الحالات التي يشتبه فيها بإساءة معاملة الطفل أو إهماله. وثمة معلم هام فيما يتعلق بالتدابير الوقائية يتمثل في إنشاء أفرقة حماية الطفل التي وضعت برامج متعددة يديرها المجتمع المحلي لصالح المجتمع المحلي. وتضطلع هذه الأفرقة، في جملة أمور، بأنشطة تعليمية للأبوين وتعمل بمثابة مراكز لإسداء المشورة.

ولئن كانت ماليزيا قد حددت الإجراءات اللازم اتخاذها ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والاتجار بهم باعتبارها أولى الأولويات الإقليمية الأربع من أجل حماية الطفل، فلا يغيب عن بالها أن ذلك التحدي لا يمكن أن يتغلب عليه أي بلد يعمل بمفرده. وماليزيا تؤيد إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالالتزامات المتعهد بها للأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٠١، الذي يمثل الوثيقة الأولى المكرسة تماما للأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذه الألفية. وفي إطار ذلك الإعلان، وضعت الرابطة برامج للتعاون في محاربة الاتجار بالأطفال وتبني الأطفال فيما بين بلدان الرابطة. وفي نفس الوقت، وضعت برامج لتوفير أسر بديلة - أو ترتيبات لرعاية ضحايا إساءة المعاملة والإهمال والاستغلال، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال المعوقين.

دعم برامج الأطفال؛ والصراعات المسلحة؛ ونقص المساكن؛ و تدهور البيئة العالمية؛ وتزايد الإصابة بالأمراض، بما فيها الأمراض التي كان يُعتقد أنه تم القضاء عليها؛ والجوع؛ وسوء التغذية؛ ونقص فرص التعليم؛ والتفكك الأسري - كل هذه مشاكل ملحة تتطلب حلاً عاجلاً وتشكل تحدياً لحكومات العالم.

وتؤكد إكوادور مجدداً التزامها بالمبادئ المحددة في اتفاقية حقوق الطفل، والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف المحددة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٢. وإعمالاً لتلك الولايات ومراعاة لأهمية إيلاء الأولوية لرعاية صغار الأطفال والرضع، وضعت إكوادور مجموعة من السياسات الرامية إلى حماية حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم.

وبلادي سعت جاهدة إلى زيادة الاستثمارات في المجال الاجتماعي، وخاصة ما يلي منها احتياجات الأطفال. ولكن الأزمة الاقتصادية الحادة التي تشهدها بلادي وعبء الدين الخارجي، الذي يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية، شكلاً قيداً على تنمية شعب إكوادور.

وفي المجال التشريعي، يحدد الدستور السياسي مركزاً اجتماعياً وقانونياً جديداً للفتيان والفتيات بغرض تفعيل حقوقهم كمواطنين وتأكيد مبدأ إعلاء شأن مصالح الأطفال، وهو ما يقتضي تغليب حقوقهم على حقوق الآخرين. والمدونة الجديدة للأطفال والمراهقين التي أُقرت في إكوادور هي نتاج عملية واسعة النطاق شارك فيها المجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة في شتى أنحاء البلاد. وارتكز ذلك الصك على مفهوم مفاده أن كل الحقوق لجميع الأطفال، وهو نموذج واضح للالتزام الوطني الراسخ بتلبية احتياجات الفتيان والفتيات والمراهقين في إكوادور على أساس من الأولوية والإلحاحية.

الماليزية تعزيز حقوق الطفل والنهوض بها، لا سيما في مجالات الحماية والتنمية والمشاركة.

السيدة اسبندولا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):
أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في متابعة الوفاء بالالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢.

في تلك الدورة، وافقت وفود ١٩٠ بلداً على إعلان وخطة عمل بعنوان "عالم صالح للأطفال"، تعهدت بموجبه حكومات هذه البلدان بتحقيق مجموعة من الأهداف في إطار زمني محدد بغية تعزيز الأحوال المعيشية للأطفال والشباب، مع إيلاء اهتمام خاص للنهوض بالحياة الصحية؛ وتوفير التعليم الجيد؛ وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد مكّنت الدورة الاستثنائية كل بلد من مواصلة السعي إلى تنفيذ إجراءات وعمليات التغيير وحفزته على ذلك لفائدة الفتيان والفتيات والمراهقين. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن نشهد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقترحة، وأن نشهد أيضاً التأييد الواسع النطاق الذي قدمته الحكومات والوكالات الدولية لتلك الأهداف.

إننا جميعاً، كبلدان، بحاجة إلى توجيه جهودنا نحو تلبية الاحتياجات الأساسية حتى يستطيع الأطفال التمتع بحياة صحية ومستقبل مزدهر. ولكي نحقق ذلك الهدف، من الأهمية بمكان أن نتنقل من الأقوال إلى تنفيذ الخطط والمشاريع حتى نقيم عالماً يوفر لهم الأمن والحماية اللذين يحتاجونهما. والموارد المحدودة المتاحة لتمويل البرامج الرامية إلى رعاية الأطفال والمراهقين؛ وتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ والتمييز القائم على أساس العرق أو نوع الجنس؛ وتخصيص الأموال لمشتريات الأسلحة بدلاً من

وفيما تعكف بلدان أخرى عديدة على إعداد خططها. وأدمج العديد من البلدان أهداف والتزامات "عالم صالح للأطفال" في صكوك أخرى لسياساتها وخططها الوطنية.

ومجموعة الأهداف التي اعتمدها الدورة الاستثنائية تستكمل الأهداف الإنمائية للألفية وتعززها. وأسوة بالعديد من الدول الأعضاء، تسعى ميانمار جاهدة إلى تحقيق كلتا مجموعتي الأهداف. وبغية تعزيز مساعيها لتهيئة بيئة تسمح للأطفال بتحقيق كامل قدراتهم، انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، ووضعت قانون الطفل في عام ١٩٩٣ واعتمدت لاحقا قواعد قانون الطفل. كما وضعت حكومة ميانمار برنامج عمل وطني للنهوض بالأطفال وحمايتهم وتنميتهم.

ونشعر بالارتياح لأن ثلاثة أرباع أطفال العالم يتلقون لقاحات التحصين المعتادة بما يجنبهم ما يقدر بحوالي ٢,٥ مليون وفاة في كل عام. ولكننا شعرنا بالصدمة إذ علمنا أن ١,٤ مليون طفل دون الخامسة يموتون سنويا من أمراض يمكن الوقاية منها عن طريق التحصين. وفي ميانمار، اضطلعت الحكومة بنجاح بأنشطة التحصين في طول البلد وعرضه. وجرى تحقيق التغطية الكاملة بتحصين جميع الرضع والنساء الحوامل ضد الكزاز (التيتانوس) منذ عام ١٩٩٠، وتم تحصين أكثر من ٩٠ في المائة من أطفال ميانمار دون سن الخامسة بلقاح شلل الأطفال. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، تمكنت ميانمار من إعلان القضاء على شلل الأطفال في البلد.

ويذكر الأمين العام أن العالم ما زال يواجه مسيرته بلوغ الهدف العالمي لتوفير مياه الشرب المأمونة. وفي ميانمار، بدأت الحكومة في عام ٢٠٠٠ مشروعا يرمي إلى أن يخفض إلى النصف عدد من لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النقية ومرافق الصرف الصحي بحلول عام ٢٠١٥،

ونعتقد أن الوقت قد حان للاضطلاع بمسؤولية إيجاد الآليات الملائمة التي ستمكننا من تنفيذ الالتزامات الدولية المتعهد بها من أجل الأطفال تنفيذا كاملا. ولكن الاستثمار الاجتماعي اللازم تقوضه في أغلب الأحيان الظروف الاقتصادية الحرجة، التي تؤثر بشكل حاد على أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا وتجهض محاولات البلدان النامية لتحقيق هدف تكريس ٢٠ في المائة على الأقل من موارد ميزانيتها الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية. وعليه، نحن بحاجة إلى إيجاد الوسائل والسبل لوضع حلول خارجية دائمة لهذه المشكلة، لأنه بدون الموارد الحيوية، سيكون من الصعوبة بمكان مواجهة تردي نوعية معيشة أطفالنا ومراهقينا.

ويعتقد وفد بلادي أن مبادرات مثل تلك المتفق عليها في إعلان الألفية وجدول أعمال القرن ٢١ ومؤثري القمة في مونتيري وجوهانسبرغ تكتسي أهمية أساسية. فهذه الإجراءات سوف تساعد على تحسين الأحوال المعيشية لأكثر القطاعات تضررا، وذلك حتى يتمكن الأطفال من التمتع ببيئة تسمح لهم بالتطور من جميع الجوانب والاندماج الكامل في المجتمع.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود بدايةً أن أشكر الأمين العام على إعداد التقرير الثاني عن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل للمناقشة.

ومضى عامان منذ أن اعتمدنا نحن، المجتمع الدولي، الإعلان وخطة العمل وتعهدنا لأطفالنا بأننا سنسني عالما صالحا لهم. كما أننا حددنا أهدافا مقيدة زمنيا، مع تركيز خاص على أربعة مجالات. واليوم، للمرة الثانية، ها نحن نستعرض تلك الوعود التي قطعناها على أنفسنا لأطفال العالم.

ويذكر الأمين العام أنه منذ الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، أتم ٢٥ بلدا وضع خطط عمل وطنية لصالح الأطفال

التجنيد في القوات المسلحة. فالتجنيد في القوات المسلحة لميانمار تطوعي، والسن الأدنى للتجنيد هو ١٨ عاما. والتجنيد دون سن ١٨ عاما مخالف للقانون. ولضمان ألا يجند أي مراهق من خلال أي ثغرة إجرائية، أنشئت مؤخرا لجنة لمنع التجنيد العسكري للأطفال القصر ووضعت خطة عمل وطنية.

وما فتئنا نضطلع بنجاح بعملية لتحقيق المصالحة الوطنية في ميانمار. وكخطوة أولى لانتقالنا إلى الديمقراطية، تمكن مؤتمر وطني، عُقدت دورته الأولى بنجاح، من جمع ممثلين من جميع شرائح المجتمع، وممثلين لمختلف الفئات الوطنية في ميانمار ومثلي ١٧ جماعة مسلحة رئيسية و ١٧ جماعة مسلحة أصغر حجما. وتلك التطورات ستفيد أطفالنا والأجيال في المستقبل بشكل كبير. وتشكل ميانمار التي تنعم بالسلام والاستقرار والديمقراطية جزءا لا يتجزأ من الوعد الذي قطعناه لأطفالنا.

ويشير الأمين العام إلى أن أكثر من مليوني طفل دون سن ١٥ عاما مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وأن الصغار والإناث في مقدمة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويذكر التقرير أيضا أنه حيثما ينخفض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن ذلك ينجم أساسا عن أن الشباب تعلموا ممارسة السلوك المأمون. وتولي ميانمار أهمية كبيرة لتثقيف أطفالنا. ويجري تدريس مشروع ميانمار المدرسي لتعلم مهارات الحياة الصحية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوصفه جزءا من المنهج الدراسي الوطني، لطلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والعلية. وأدى نجاح المشروع إلى توسيعه إلى برنامج موسع يشمل فئات أساسية خارج نظام التعليم الرسمي. كما أن ميانمار تعبئ المجتمع المدني في مكافحتها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتضطلع منظماتنا غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية بدور متكامل في مكافحتنا لهذا الوباء.

وإلى تحقيق إمكانية الوصول إلى المياه النقية ومرافق الصرف الصحي بالنسبة للجميع بحلول عام ٢٠٢٥.

ويقدر الأمين العام عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ممن هم في سن التعليم الابتدائي على مستوى العالم بين ١٠٤ ملايين إلى أكثر من ١٢٠ مليون طفل. ويشكل التعليم أداة أساسية لجميع الأطفال. وهناك قول ماثور في ميانمار مفاده أن التعليم حرة من الذهب لا يستطيع أحد أن يسرقها. وتولي حكومة ميانمار أهمية كبيرة لتوفير التعليم الجيد لجميع الأطفال. وفي الأعوام الستة الماضية، أنشئت ١٣٥ مؤسسة للتعليم العالي وأكثر من ٤٠٠ مدرسة ابتدائية وثانوية، ٩٠ في المائة منها في المناطق الريفية. وبلغ معدل الانتظام في الدراسة ٩٥ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبناء على الأرقام التي جمعت من جميع أنحاء الدولة للعام الدراسي الحالي، فقد انتظم في الدراسة حوالي ١٠٠ في المائة من الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بالمدارس.

وبغية وقاية الأطفال وحمايتهم من الاستغلال الجنسي والإيذاء والاتجار، تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الطفل بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار، واتحاد شؤون المرأة في ميانمار، ولجنة الاتجار بالأشخاص، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وميانمار بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، قدمت تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل. وأقرت اللجنة في ملاحظاتها الختامية، بأنه حدث العديد من التطورات الإيجابية في ميانمار فيما يتعلق بالأطفال. والمعلم البارز الرئيسي الآخر في جهود ميانمار لوقاية الأطفال وحمايتهم هو انضمامها في آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وجميع بروتوكولاتها.

وفي العديد من الحالات، حددت ميانمار معايير وطنية أعلى من التزاماتها الدولية. ومثال على ذلك نظام

اعتمدت حكومة بلادي برنامج العمل الوطني المعني بالأطفال في عام ١٩٩١ وجعلته جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد. وتسعى حكومتنا إلى تخفيض مستوى الفقر من خلال حفز النمو الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الاجتماعية وتمويل شبكات الأمان الاجتماعي. ولدينا شبكة أمان اجتماعي للمجموعات الضعيفة مثل كبار السن والأيتام والمعوقين.

وتقر حكومة ناميبيا بأن التعليم الجيد يسهم مباشرة في تعزيز القدرات البشرية والإنتاجية. ويعبر عن التزام حكومتنا بالتعليم ذلك الكم الكبير من الموارد المالية المخصصة للتعليم في كل عام. وأنفقنا ما يقرب من ٢٥ في المائة من الميزانية الوطنية على التعليم.

وقد أحرزت حكومة ناميبيا تقدماً كبيراً في جعل التعليم فعالاً وإيجابياً ومتاحاً للجميع. وفي ذلك الصدد، لدينا سياسة للطفولة المبكرة تشمل الأطفال حتى سن ثمانية أعوام، بدءاً بالرعاية للأم قبل الولادة. وقد وضعت هذه السياسة لتيسير تقديم الخدمات الصحية والغذائية والتعليمية بغية تحسين فرص الأطفال في البقاء وقدرتهم على النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل تسجيل الإناث في المدارس الابتدائية في ناميبيا أعلى من معدل تسجيل الذكور.

وعلى الرغم من التحسينات في الحصول على التعليم، فإن معدل ترك الدراسة نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر والجوع هو مما يدعو للقلق. والتحديات الأخرى التي تواجهها حكومتنا هو توفير التعليم الجيد للمجموعات المهمشة ولمن يعيشون في فقر مدقع. وهناك عدة عوامل تعرقل حصول تلك المجموعات على التعليم الابتدائي من ضمنها توافر المدارس القريبة والإسهامات المطلوبة في صندوق تنمية المدارس والتكاليف المعتادة المرتبطة بالالتحاق بالمدارس.

ونحن نشكر هذه المنظمات على جهودها القيمة. ونعرب عن امتناننا أيضاً للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة على تزويدنا بالمساعدة الهامة والقيمة.

وإذ ندرك أن التحديات التي نواجهها لبناء عالم صالح للأطفال تحديات جسيمة، في الواقع، فإنني أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزامنا القوي والجازم بتلك القضية. ونحن مدينون بذلك لقادتنا في المستقبل - أطفالنا.

السيد شيويفا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره للأمين العام على تقريره المعروض على الجمعية عن متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، الوارد في الوثيقة A/59/274.

ويبين تقرير الأمين العام أن الاتجاهات العالمية تظهر أن العديد من البلدان اتخذت خطوات ملموسة لترجمة الالتزامات التي قطعتها على نفسها في الدورة الاستثنائية إلى خطط عمل وطنية لصالح الأطفال. وفي الواقع، يشكل ذلك تطوراً يبعث على الارتياح البالغ.

بيد أن الأمر الهام هو أن معدل التقدم المحرز في مناطق مختلفة لمتابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل كان متبايناً. فعلى سبيل المثال، بينما أتمت جميع البلدان تقريباً في بعض المناطق خطط عملها من أجل الأطفال؛ فهناك بلدان أخرى، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال بصدد استكمال خططها لتخفيض مستوى الفقر بسياسات محددة ووضع خطط عمل وطنية بشأن الأطفال. وأثناء الحدث الرئيسي الذي نشهده في العام المقبل، ستتاح لنا الفرصة مرة أخرى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وترى حكومة ناميبيا أن الاستثمار في الأطفال يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أن معظم هذه الأهداف يؤثر بشكل مباشر على مستقبل الأطفال. وفي هذا الصدد،

محدود من هؤلاء الأطفال وأن هناك حاجة كبيرة لتوسيع نطاق هذا الدعم للمساعدة في توجيه الاستجابة وتسريعها.

وفي محاولة لتخفيض معدل وفيات الأطفال، وضعت هياكل لتقديم الرعاية الطبية في ناميبيا. وتتضمن هذه الهياكل ما يلي: الوقاية من الأمراض وإدارتها من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وبرنامجنا الموسع للتحصين، وبرامج مكافحة الإسهال والأمراض ومكافحة الإصابات الحادة للجهاز التنفسي وتحسين التغذية.

وعلى الرغم من تخفيض معدل وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة بمتوسط بلغ ٢,٥ في المائة و ٢ في المائة سنويا، لا يزال هذا المعدل مرتفعا في المناطق الريفية. والأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال هي الإسهال والملاريا والالتهاب الرئوي وسوء التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقوض الانتشار السريع لهذا الوباء الجهود الوقائية للحكومة من أجل تخفيض معدل الوفيات الناجمة عن الإسهال والالتهاب الرئوي لدى الأطفال.

وأخيراً، فإن حكومة بلادي ما فتئت تبحث عن نهج إبداعية وحلاقة بهدف معالجة المشاكل التي يواجهها أطفالنا والبناء على التقدم الذي أحرزناه بالفعل. وعليه، فإننا نحتاج إلى تعاون دولي لتعزيز هذه الجهود.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): كانت اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ معلما هاما يتطلب من الحكومات وضع أولويات لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والاستثمار في تنميتهم. وأدت الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة والدورات الاستثنائية التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ إلى توسيع ذلك الإطار. وتكتسي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل المعقودة عام ٢٠٠٢ أهمية خاصة حيث أنها سمحت للمجتمع الدولي بأن يجدد التزامه السياسي إزاء الأطفال والمراهقين بوضع مجموعة من

وقد أدى مزيج الجفاف المتكرر وانعدام الأمن الغذائي وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والفقر إلى التأثير بشدة على التنمية البشرية في بلدنا. ويعتبر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكبر تهديد منفرد للتنمية البشرية المستدامة وجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتصاب امرأة من كل خمس نساء حوامل بالفيروس الذي تلمس آثاره المدمرة في كل مكان وخاصة فيما بين أطفالنا. وأدى هذا الوباء بالفعل إلى خفض متوسط عمر الطفل النامي حديث الولادة بأكثر من عقد ونجم عنه ازدياد عدد اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين.

وما برحت شبكات الأسر الممتدة تدعم اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين. ومع ذلك، فإن آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تزيد من الصعوبة التي تواجهها الأسر في التعامل مع العدد المتزايد من اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين. ويتضح هذا على نحو خاص في ضوء أن الأشخاص الأكبر سنا يتحملون قدرا متزايدا من المسؤولية عن رعاية اليتامى.

وإدراكا من الحكومة الناميبية لهذه المشكلة ورغبة في كفالة نهج متناسق للعدد المتزايد من اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين، فقد اعتمدت خطة استراتيجية خمسية للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، والسياسة الوطنية المعنية باليتامى والأطفال الضعفاء. وتوفر هاتان المبادرتان إطاراً لحماية اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين وتعزيز رفاههم.

وفي هذا الصدد، نود أن نشجع جميع الدول التي لم تنفذ بعد استراتيجيات وطنية لحماية ورعاية اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين ورعايتهم على أن تفعل ذلك. وتتفق أيضا مع الأمين العام فيما ذهب إليه من أن دعم اليتامى والأطفال الضعفاء الآخرين لا يصل إلا إلى عدد

حيث تعيش نسبة ٦٦,٢ في المائة من الأطفال دون سن الرابعة في فقر، بينما تعيش نسبة ٢٢,٤ في المائة منهم في فقر مدقع.

وغالبا ما يكون لهذه الظروف أثر سلبي على الأطفال والمراهقين، مما يؤدي بهم في الكثير من الحالات إلى دخول سوق العمل قبل الأوان، حيث يواجهون الإهمال والاستغلال الاقتصادي والجنسي، والحمل غير المرغوب فيه والمبكر، والإدمان على المخدرات والكحول، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولمواجهة هذا الواقع المرير، جعلت حكومة بيرو مكافحة الفقر والتخفيف من حدة التباين الاجتماعي بين أولى أولوياتها. كما أنها تعمل على بلوغ تلك الغاية في مجالات الصحة والتعليم والمشاركة.

فيما يتعلق بالصحة، فتعمل الحكومة على ضمان الرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك الحق في الرعاية المجانية في مجال الصحة الإنجابية على أساس مستمر، مع إعطاء الأولوية لأفقر المناطق وأضعف القطاعات السكانية. وتولى أهمية خاصة لحالات الأطفال والمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتشجع الحكومة التعليم لكونه العنصر الأساسي في مكافحتها للفقر، بضمان الوصول غير المقيد للجميع إلى التعليم الشامل من المستوى الأساسي إلى التدريب المهني. وهذا التعليم مجاني وجيد النوعية، كما أنه يشجع المساواة ويعزز القيم الديمقراطية ويعد المواطنين للاندماج النشط في الحياة الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالمشاركة، فتشجع الحكومة مشاركة الأطفال والمراهقين، وتجعلهم فاعلين استراتيجيين في تحقيق تنمية البلاد. ويتوخى هذا العمل التصدي لمشاكل من قبيل

الأولويات، بما فيها تعزيز الحياة الصحية وتوفير التعليم الجيد وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترى بيرو أن رفاه الفتيات والصبيان والمراهقين هدفا رئيسيا للتنمية. وفي هذا الصدد فإننا نقر بأن لهم حقوقا تلتزم الدولة بكفالتها. ونتيجة لذلك، لدينا جدول أعمال استراتيجي يعطي أولوية للقضاء على الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية بتنفيذ سياسات وآليات شاملة مصممة لكفالة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأطفال. ويتأسس ذلك في السياسات الطويلة الأجل للاتفاق الوطني والخطة الوطنية للتغلب على الفقر، التي تعطي الأولوية لتنمية القدرات البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالحماية الشاملة للأطفال، لا سيما في السنوات الثلاث الأولى من حياتهم. وقد تأكد هذا أيضا في الالتزام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القصير الأجل لاتفاقنا الوطني، الذي ينادي بحياة صحية لأطفالنا دون سن خمس سنوات، ويعطي أولوية لمن هم أقل من ثلاث سنوات.

وفي هذا الصدد نفذت بيرو خطة العمل الوطنية بشأن الأطفال والمراهقين للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، وهي وثيقة أعدت بالتشاور مع أكثر من مائتي دولة ومؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وهي تحدد الإجراءات والبرامج والاستراتيجيات الواجب اتباعها لكفالة احترام حقوق الأطفال والمراهقين طوال حياتهم.

ترتكز تلك الخطة على قناعتين: أنه يجب أن تبدأ الفرص المتكافئة بالأطفال والمراهقين وأن نوعية الحياة والتنمية الكاملة للفرد من متطلبات ممارسة الحقوق وانطباقها. لهذا فإن الهدف الأساسي لخطة عملنا تحقيق تغييرات هيكلية في حالة الأطفال والمراهقين في بيرو، الذين ما زال واقعهم يتسم بعدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية،

العصابات الشبابية وتعاطي الكحول والمخدرات، في جملة أمور.

وأود أن أشير إلى الحالة المزرية لآلاف الأطفال في العالم، الذين يجري تجنيدهم واستغلالهم جنسيا وتعريضهم لأسوأ أشكال عمل الأطفال والإيذاء والتمييز والعنف. وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/59/274) لا تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية صراحة الأهداف المتعلقة بحماية الأطفال. ويتطلب هذا من الحكومات إيلاء الأولوية للأطفال في خططها الوطنية.

وفي هذا السياق، تناشد بيرو المجتمع الدولي والمجتمع المدني لكي يعملوا معا لضمان تمتع الأطفال والمراهقين بحقوقهم كاملة. وإننا نسجل بارتياح إدماج مسألة حقوق الطفل في عمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغيرها.

وختاما، وعلى الرغم من أن بيرو قد حققت تقدما في الوفاء بالتزاماتها بخصوص حقوق الأطفال والمراهقين، مازال ينبغي عمل الكثير لضمان تحقيق تنميتهم الكاملة. وتحدد بيرو التزامها تجاه الأطفال والمراهقين وسوف تواصل العمل من أجلهم لأهم يشكلون أهم عنصر إنساني واجتماعي. إن لدينا مسؤولية والتزاما حاليا ومستقبلا تجاههم، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.